الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنـــــوان الموضـــوع:

دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر (2002-2018)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبة:

- كريم سامية

الإشراف الأستاذ:

- حجاب عيسى

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أوصيف لخضر	أ 0محاضراً	جامعة المسيلة	رئيسا
حجاب عيسى	أ 0محاضراً	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
نذير عبد الرزاق	أ 0محاضراً	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018 -2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنـــــوان الموضـــوع:

دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر (2002-2018)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبة:

- كريم سامية

الإشراف الأستاذ:

- حجاب عيسى

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
نذير عبد الرزاق	أ 0محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
حجاب عيسى	أ 0محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
اوصيف لحضر	أ 0محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018 -2019

إهداء

إلهي لا تطيب اللحظات إلا بذكرك وشكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من أعطاني العطاء بدون انتظار.. وأحمل اسمه بكل افتخار.. أرجو من الله أن يمد في عمره.. إلى* والدي العزيز*

إلى من كان دعائها سر نجاحي.. وإلى من سهرت على تعليمي .. وكانت عوني في شدتي

إلى * أمي الحبيبة*

إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير..أخواتي كلهم

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة .. وإلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات .. وجعلهم إخوتي في الله .. ومن أحببتهم في الله .. إلى أصدقائي

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا إلى هذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل

حجاب عيسى

الذي علمني وأشرف على مذكرة تخرجي، والذي كان نورا يضيء لي الطريق الصحيح، في تصويب هذا العمل، وعلى مساعدته القيمة، وتوجيهاته النيرة.

إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة

مذكرتي ولكل أساتذة الكلية0

وإلى كل من قدم لنا يد العون لإتمام هته الدراسة

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وعرفان

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة.....01-05

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار

تمهيد 07

I. مفاهيم أساسية حول الاستثمار.....08

I. 1. مفهوم الاستثمار وأهميته.....**08**

I. 2. أهداف الاستثمار.....**11**

I. 3. أنواع الاستثمار وأدواته.....**13**

I. 4. محددات الاستثمار ومجالاته.....**19**

I. 5. مخاطر الاستثمار.....**22**

II. ماهية المشروع الاستثماري.....25

II. 1. مفهوم المشروع الاستثماري.....**25**

II. 2. أهداف المشروع الاستثماري.....**27**

II. 3. أنواع المشروع الاستثماري.....**28**

II. 4. خصائص المشروع الاستثماري.....**32**

II. 5. مراحل ومخاطر تمويل المشروع الاستثماري.....**34**

خلاصة.....28

الفصل الثاني: تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

تمهيد 40

I. تقديم عام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الجزائر.....41

I. 1. نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.....41
I. 2. مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.....43

II. الاستثمارات المؤهلة من مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الجزائر 44
II. 1. الاستثمارات المؤهلة للاستفادة من مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.....45
II. 2. المزايا الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المخصصة للاستثمار.....45

III. حصيلة المشاريع الاجمالية لنشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) في الجزائر.....49
III. 1. حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها من (2002-2017) 49
III. 2. حجم المشاريع المقدمة على المستوى الوطني سنة 2018.....54

خلاصة.....70

خاتمة عامة 72

قائمة المصادر والمراجع.....76

قائمة الجداول

والاشكال

ثانيا: قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع الاستثمار	13
02	أدوات الاستثمار	15
03	أهداف المشروع	28
04	بيانات التصريح بالاستثمار في الجزائر (2002-2017) للجدول رقم 01	49
05	بيانات توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب قطاع النشاط (2002-2017) للجدول رقم 02	50
06	بيانات توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب نوع الاستثمار (2002-2017) للجدول رقم 03	51
07	بيانات توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب قطاع القانوني (2002-2017) للجدول رقم04	52
08	بيانات توزيع المشاريع الاستثمارية التي تشرك الاجانب (2002-2017) للجدول رقم05	53
09	ملخص الأرقام الاساسية للمشاريع الاستثمارية لسنة 2018	54
10	بيانات حصيلة المشاريع الاستثمارية لسنة 2018 حسب نوع الاستثمار للجدول رقم06	55
11	بيانات لحصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 حسب الحالة القانونية للجدول رقم09	58
12	بيانات عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة شمال وسط للجدول رقم 11	60
13	بيانات عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة شمال غرب للجدول رقم12	62
14	بيانات عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة شمال شرق للجدول رقم13	63
15	بيانات عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة الهضاب العليا غرب للجدول رقم14	65
16	بيانات عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة الهضاب العليا شرق للجدول رقم 16	66

مقدمة

يعتبر الاستثمار عنصر حيوي وفعال في تحقيق نمو وتنمية اقتصادية في الوقت الحالي، نظرا لتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم والتي تهدف الى تحقيق نمو مستمر وتنمية مستدامة بجميع جوانبها، كان على دول العالم استقطاب العديد من رؤوس الاموال المحلية والأجنبية، فالاستثمار بشكل عام جزء من الاقتصاد الذي كان سببا في تقدم المجتمعات ورقيها.

ان اهتمام بالاستثمار من شأنه الوصول بالاقتصاد الوطني بتنمية شاملة ومتكاملة لذلك عمدت الجزائر كغيرها من الدول الى تعزيز الاستثمار في سلم الاقتصاد الوطني وجعله من أولوياتها من خلال دعم وترقية الاستثمار، فعملت الى إنشاء عدة هيئات ووكالات للنهوض بقطاع الاستثمارات بمختلف وأنواعه ولتسهيل عملية الاستثمار وهذا من أجل رفع رؤوس الاموال وتمويل مشاريع لغرض البقاء ومن أجل تعظيم الثروة.

ولقد اولت الجزائر اهتماما كبيرا بالاستثمار وذلك من خلال اقرار حوافز ومغريات متمثلة في انشاء مؤسسات عدة لدعم وترقية الاستثمار بموجب الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي أنشأت بموجبه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تطمح الى جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات وتهيئة الارضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين من خلال تقديمها العديد من الضمانات والامتيازات للمستثمرين محليين وأجانب.

أولا: طرح الإشكالية

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر؟

انطلاقا من إشكالية التالية بحثنا نطرح أسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمشروع الاستثماري؟ وما هي أهدافه؟
- ما هي الامتيازات الممنوحة لدعم الاستثمار في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية بحثنا يمكننا وضع الفرضيات التالية:

- استحدثت الجزائر العديد من الأجهزة الداعمة في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.
- تعتبر الحوافز الجبائية وشبه الجبائية من أهم الحوافز التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

- الاهتمام الكبير بموضوع الاستثمار من طرف الدولة ورجال الاعمال والسلطات الجزائرية.
- التعريف بالوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) و معرفة مدى فعالية الحوافز والامتيازات التي تمنحها على الواقع الاستثماري في الجزائر.

رابعا: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة كونها تتناول أحد أهم المجالات الاقتصادية وتقييم مدى مساهمة هذه الاخيرة في تطوير الاستثمارات وإنعاش الاقتصاد الوطني.

خامسا: أهداف الدراسة

تمثل الاهداف الرئيسية للدراسة فيما يلي:

- معرفة أهم النقاط التي يتمحور حولها الاستثمار.
- معرفة الحوافز والامتيازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI).
- إبراز دور الوكالة الوطنية في دعم وتطوير المشاريع الاستثمارية.

سادسا: منهجية الدراسة

تم الاعتماد على بعض المناهج التي تتلاءم مع طبيعة الموضوع وتعلق الامر بـ:

- **المنهج الوصفي:** الذي تم الاعتماد عليه في الفصل الأول لكل من الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.
- **المنهج التحليلي:** الذي تم الاعتماد عليه في الفصل الثاني لتحليل الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر.

سابعا: هيكل الدراسة

لغرض الإجابة على إشكالية دراستنا وإختبار فرضياتنا إرتأينا لتقسيم هذا الموضوع الى فصلين حيث تناولنا في:

الفصل الأول: دراسة نظرية لكل من الاستثمار والمشاريع الاستثمارية، وتناولنا في العنصر الاول منه المفاهيم الاساسية للاستثمار من تعريف وأهمية وغيرها من العناصر الآخرى، أما العنصر الثاني تم فيه التعرف فيه عن مشروع الاستثماري من مفهوم وأنواع وخصائص والمخاطر التي يواجهها.

الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة لتطوير الاستثمار في الجزائر حيث تطرقنا الى نشأة وتعريف هذه الوكالة، بالإضافة الى سرد أهم الامتيازات المقدمة من طرفها ومعرفة الحصيلة الاجمالية المصرح بها.

ثامنا: الدراسات سابقة

في هذه الدراسة اعتمدنا على بعض الدراسات المشابهة التي ساعدتنا في توجيه مسار البحث إلى الطريق الصواب، محاولين بذلك الالتزام بكل الخطوات المنهجية التي يلتزم بها الباحث في دراسته، نذكر من بين هذه الدراسات التي اعتمدنا عليها ما يلي:

- **الدراسة الأولى:** سكات جلال، تحت عنوان "**واقع اليات تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية سعيدة**"، مذكرة ماستر،2013، وتم طرح الإشكالية كالتالي[1]:

– ما واقع وآليات تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب في ولاية سعيدة ؟ وهدفت الدراسة إلى معرفة واقع تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

وتفرعت عنها التساؤلات التالية:

- ماذا نعني الاستثمار ما أنواعه واهم أهدافه؟
- ما المقصود بالمشروع الاستثماري؟ عناصره وأنواعه؟ وما هي أهدافه؟
- ما مفهوم التمويل؟ أهميته ومصادره؟
- ما حقيقة وجود وعدم وجود المشاريع الاستثمارية؟
- ماهية أسباب عدم وجود هذه المشاريع؟

كما اعتمدت الدراسة على الفرضيات التالية:

- كل المشاريع المطلوبة تحققت (عن طريق التواجد والتسديد).
- طبيعة المستفيدين لها تأثير على نجاعة برنامج الوكالة.

وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث كالتالي:

من خلال الإحصاءات المقدمة سالفا يتضح بأن الوكالة تعرف إقبالا مرتفعا نسبيا حيث أن عدد الملفات المقدمة للاستفادة منهما وصلت إلى 5018 ملف مقبول والتي كانت مقدرة ان توفر حوالي 7877 منصب شغل في الفترة ما بين 2005 إلى 2008 إلا ان اردنا تأكد من تواجد هذه المشاريع فقمنا بزيارة ميدانية فكتشفنا ان أغلب هذه المشاريع غير موجودة بنسبة 73.68% ومن اجل التأكد قمنا بدراسة على مستوى البنوك فوجدنا عدد كبير من الملفات الممولة سابقا لم يتم تسديد ما عليها وقدرت بنسبة 62.90% ولمعرفة سبب عدم جناح هذه المشاريع وضعنا استبيان لمعرفة مدى كفاءة المتوجهين للوكالة في تسيير مشاريعهم الا ان حسب النتائج المتحصل وجدنا عدم وجود القدرة والكفاءة اللازمة لتسيير مشاريعهم وهذا بسبب عدم وجود أي أفكار حول الأسس الجوهرية لتقييم مشاريعهم كـ "الربح المتوقع والقيمة الحالية الصافية، فترة السداد، مؤشر الربحية، معدل

[1]. سكات جلال ، **"واقع اليات تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية سعيدة"**، رسالة ماستر، (غير منشورة)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، 2013، ص 02.

كفاية رأس مال، رقم أعمال معدل الفائدة الحقيقي" وهذا راجع الى المستوى الدراسي المنخفض للأشخاص المتوجهين للوكالة.

- **الدراسة الثانية:** نرميان بوزيدي، أنور سكيو، تحت عنوان "**تقييم دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIفي ترقية الاستثمار في الجزائر: دراسة تحليلية للاستثمارات المنجزة للفترة ما بين (2002-2012)**"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الاطار القانوني لترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر، الفرص والتحديات، وتم طرح الاشكالية كالتالي[2]:

- إلى أي مدى ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر في ظل المناخ الاستثماري السائد؟ حيث هدفت الدراسة الى تقييم مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ترقية الاستثمار في الجزائر في ظل مميزات المناخ الاستثماري الراهنة.

وتفرغت عن الاشكالية ثلاث محاور اساسية تمثلت كما يلي:

- ماهية الاستثمار وأهم شروط جذب الاستثمار.
- الاطار القانوني والمؤسسي للاستثمار في الجزائر.
- واقع الاستثمار في الجزائر ومدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ترقيته.

وأهم النتائج التي توصل اليها الباحثيين كانت كالتالي:

- النتائج التي سجلتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عدد من الاستثمارات المنجزة كانت ايجابية الى حد ما؛
- بعض الاستثمارات المنجزة لم تنعكس على الاستثمار الاجنبي والمحلي في الجزائر بالدرجة التي كان من المفروض تحقيقها؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتهيئة المؤسسية يتوقف على توفير نظام تشريعي مناسب لترقية الاستثمار وجذب الاستثمارات للحد من العوائق البيروقراطية؛
- توفير البيئة المناسبة لعمل الهيئات الداعمة للاستثمار لترقية الاستثمار سواء من خلال تطوير عمل هته الهيئات أو بالقيام بالاصلاحات التشريعية وتطوير نظام المصرفي.

- **الدراسة الثالثة:** بوفاتح بلقاسم، تحت عنوان " **دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2002-2017)**"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، وتم

[2]- نرميان بوزيدي، أنور سكيو، "**تقييم دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في ترقية الاستثمار في الجزائر: دراسة تحليلية للاستثمارات المنجزة للفترة ما بين (2002-2012)**"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي بعنوان: الاطار القانوني لترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر الفرص والتحديات، جامعة أدرار، 30-31 يناير، 2018.

طرح الاشكالية كالتالي[3]: ـ كيف تساهم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ هدفت الدراسة الى معرفة دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2002-2017).

وأهم النتائج التي توصل اليها الباحثيين كانت كالتالي:

- بالرغم من الاجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية من أجل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لم ترقى الى ماتطمح إلية الدولة؛
- رغم التسهيلات والامتيازات المقدمة للوكالة إلا انها اصطدمت في الواقع بعدة معوقات حالة دون تحقيق الاهداف التي أنشأت من أجلها أهمها:

- تبقى هذه المؤسسات تواجه عدة مشاكل تمويلية متعلقة بالمؤسسة بحد ذاتها، وأخرى متعلقة بالمصدر الممول تجول دون تطورها ونجاحها؛
- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن تدرك الدور الذي تلعبه عملية التأهيل في مواجهة صعوبات البقاء أو تجديات النمو؛
- نقص مصادر التمويل بسيي الشروط المفروضة على القروض والضمانات البنكية؛
- عدم اعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمؤسسات مكملة لأنشطتها.

[3]- بوفاتح بلقاسم، " **دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2002-2017)**"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 1، عدد1، جانفي 2018.

الفصل الأول

عموميات حول الاستثمار

-تمهيد:

يعد الاستثمار العصب الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول بما يحققه من زيادة في ثروة المجتمع وفي طاقاته الإنتاجية واستغلال موارده البشرية، فهو الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم المالي والمساهمة في نقل التقنيات الجديدة والمهارات العالمية وأساليب الإدارة الحديثة، بحيث يعتبر المشروع الاستثماري أداة من أدوات الاستثمارية والأكثر انتشارا في العالم، وبالتالي يعد من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم على أساس أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات ووسائل النقل ..الخ، كما أن تشغيل هذه الأصول يؤدي الى قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس في شكل زيادة في الناتج القومي.

وفي هذا الصدد سوف نتطرق في هذا الجانب الى عرض أهم المفاهيم الخاصة بالاستثمار والمشاريع الاستثمارية من خلال:

- مفاهيم أساسية حول الاستثمار
- ماهية المشروع الاستثماري

I.مفاهيم أساسية حول الاستثمار:

I. 1. مفهوم الاستثمار:

للاستثمار عدة مفاهيم وتعاريف متعددة تتعدد بتعدد الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وذلك تبعا لمدارسهم الاقتصادية التي ينتمون إليها، الا ان هذه المفاهيم تتضمن الكثير من التشابه.

وقد جاء تعريف الاستثمار بأشكال عدة تنسجم مع توجهات ومواقف الباحثين وخلفياتهم الأكاديمية فنجد تعاريف منها ما هو محاسبي ومنها ما هو اقتصادي وآخر مالي، وفيما يلي نأتي الى عرض هذه المفاهيم بقليل من الشرح والتفصيل:

أولا: المفهوم اللغوي للاستثمار

الاستثمار لغة من ثمر، والثمر هو الزيادة والنماء فيستثمر معناه ينمي أو يزيد والنماء عادة يكون في صورته النهائية النقدية أو المالية أو التجارية أو في شكل عقارات أو منقولات[1].

ثانيا: المفهوم المحاسبي

حسب هذا المفهوم يقترن الاستثمار بالقيم الثابتة أو مجمل الممتلكات التي تمثل المجموعة الثابتة من النظام المحاسبي والمالي، وهو كذلك مرتبط مع مفهوم المدة، وبالتالي فهو الزيادة في أصول المؤسسة غير المنقولة كالأراضي والمباني والأصول المنقولة كالتجهيزات والمعدات[2] ..إلخ.

وبالتالي فهو عبارة عن مجموعة الممتلكات أو القيم الدائمة المادية والمعنوية، مكتسبة ومنشأة من طرف المؤسسة ليس من أجل بيعها بل لاستخدامها في نشاطها بصفة مستمرة لمدة طويلة[3].

فالمحاسبين يرون أن الاستثمارات تتنوع على مجموعتين[4]:

أ. المجموعة الأولى: وهي القيم المادية ومن أمثلتها المباني، والآلات والعتاد.

ب. المجموعة الثانية: وهي القيم الغير مادية أو المعنوية ومن أمثلتها نجد حقوق الملكية الصناعية والتجارية، براءات الاختراع العلامات التجارية، الرخص وبرمجيات المعلوماتية.

---

[1]– ساعد بوراوي، "**تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي على بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، والمغرب): دراسة مقارنة**"، رسالة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، قسم العلوم ألاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة باتنة1، 2017، ص 12.

[2]– حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، "**تقييم المشاريع الاستثمارية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص6.

[3]– بلخير قسوم، "**دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي خلال الفترة الممتدة مابين: (2000 الى 2009)**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باتنة 1، 2014، ص12.

[4]– **نفس المرجع**، ص11.

ثالثا: المفهوم المالي للاستثمار

من وجهة نظر مالية فان الاستثمار هو الذي يفيد في التخلي على الأموال المتاحة حاضرا، لفترة معينة من الزمن، بهدف الحصول على التدفقات مالية مستقبلية، وتعوض هذه التذفقات المالية المستقبلية على ثلاث نقاط أساسية هامة وهي[1]:

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تم التخلي عنها في سبيل الحصول على تلك التدفقات المالية المتوقعة
- النقص في القوة الشرائية لتلك الأموال المستخدمة، والتي تنتج عن التضخم.
- المخاطر الناشئة على احتمال الحصول على تلك التدفقات المالية فيها كما هو متوقع.

وبالتالي فان الاستثمار حسب هذا المفهوم يشمل كل نفقة بإمكانها تحقيق عوائد، أو تؤدي الى تقليص في نفقات اليد العاملة[2]، وما يعاب على هذا المفهوم أنه يتجاهل الاستثمارات المالية والقيم الثابتة الأخرى.

رابعا: المفهوم الاقتصادي للاستثمار

ويعرف الاستثمار اقتصاديا بأنه كل استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح ويمثل كل إضافة جديدة الى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع، بقصد زيادة الناتج في الفترات الزمنية المستقبلة[3]، بمعنى هو إنفاق المال من اجل شراء سلع تجهيزات جديدة، تسهم في زيادة المخزون من رأس المال الثابت والطاقة الإنتاجية للمجتمع[4]، أو لتطوير وسائل الإنتاج المتاحة من أجل توفير السلع والخدمات اللازمة للمجتمع[5].

خامسا: المفهوم القانوني للاستثمار

يعرف قانونا الاستثمار بأنه كل تصرف او عمل لمدة معينة من اجل تطوير النشاط الاقتصادي، سواء كان في شكل أموال مادية او غير مادية في شكل قروض[6].

فمن خلال التعاريف السابقة للاستثمار يمكن تعريفه بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من أجل اشباع استهلاك لحالي بقصد الحصول على منفعة مستقبلية، وبالتالي فهم يقوم على مبدأ التخلي على رغبة استهلاكية حالية لاشباع رغبات استهلاكية في المستقبل باستخدام المدخرات في تكوين طاقات إنتاجية الجديدة

---

[1]– بلخير قسوم، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[2]– حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

[3]– كريمة فرحي، "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر والجزائر**"، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013، ص15.

[4]– أحمد الأشقر، "**الاقتصاد الكلي**"، ط1، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص119.

[5]– بلخير قسوم، **مرجع سابق**، ص11.

[6]– ساعد بوراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

اللازمة لعمليات انتاج السلع والخدمات ، فهو له علاقة مزدوجة بكل من الادخار والاستهلاك، ولا يشمل فقط انشاء مشروعات جديدة أو التوسع فيها بل يشمل أيضا المحافظة على القدرة الإنتاجية للمشروعات.

وهذا ما ذهب اليه **S.S.KAPTAN** في كتابه **INVESTMENT MANAGEMENT** في تعريفه للاستثمار بأنه تشغيل الأموال بهدف تحقيق مداخيل إضافية أو النمو في القيمة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة كالاقتراض والادخار، بهدف تحقيق عائد يسمح بزيادة قيمة الأموال المستخدمة، كما نجد تعريف **ساكولسكي SAKOLSKI** بأن الاستثمار يعني تشغيل رأس المال بهدف الربح[1].

وبالتالي تبرز أهمية الاستثمار من خلال التعاريف السابقة في الدور الكبير في تحريك النشاط الاقتصادي، ويمكن ان نحدد هذه الأهمية في النقاط التالية[2]:

- يعد المحرك الأساسي والعامل الرئيسي لتنمية والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل، وله بعد ونظرة مستقبلية على المدى الطويل ومنفعة شبه دائمة؛
- تكمن أهميته في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة لنشاط؛
- يشترط صورة ملائمة بالنظر الى تأثير المحيط اقتصادي والمالي وبالتالي يزيد في تنويع في تنويع الإنتاجية، ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية، فالمؤسسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزوال وتوقف نشاطها، لانهال اتقوى على المنافسة ومسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتوجات؛
- تساهم الاستثمارات في الوصول الى مستوى معيشية مرتفع في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية؛
- يقوم الاستثمار بخلق اساسيات التنمية حيث ان ندرة رأس المال والاستثمار يؤثر في التنمية، وكذلك يؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى وللإسراع في عملية التنمية لابد أن تواكب زيادة الاستثمارات واستغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة للمجتمع أحسن استغلال؛
- له أهمية حيوية باعتباره عماد التنمية والنمو الاقتصادي من خلال مساهماته المتعددة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في زيادة الطاقة الإنتاجية والثروة الوطنية التي تسمح بتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتوفير مناصب عمل وتقليص حدة اثار السلبية للبطالة[3]؛
- تحصيل العملة الصعبة من خلال تصدير الإنتاج الوطني خارج الوطن، بالإضافة الى مساهمته في تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني، وتراكم الرأسمالي الذي هو ركيزة النمو الاقتصادية[4]؛

---

[1]– بلخير قسوم، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

[2]– صلاح الدين شريط، "**دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية: دراسة تجربة جمهورية مصر العربية**"، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص45.

[3]– فيصل بوطيبة، "**مدخل لعلم الاقتصاد**"، ط1، دار جسور لنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص154.

[4]– **نفس المرجع**، ص155.

- يساهم في تحقيق الامن الاقتصادي وبالتالي تعزيز الامن الاجتماعي والسياسي للوطن[1].

وبالتالي فان الاستثمار مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر سر وجودها وعامل استمرارها وتطورها وهذا على المستوى الجزئي أو الوحدي، كما انه يعتبر عماد التنمية والنمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي، لذلك نجد أن الدول تسعى جاهدة لجذب وتطوير وترقية الاستثمارات، كما له تأثير إيجابي على مختلف النواحي والأطراف.

I. 2. اهداف الاستثمار

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية استثمار فقد يكون الهدف من عملية استثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة، وقد يكون الهدف منها هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة، وبالرغم من تنوع الاستثمار فان له أهداف تكمن في المحاور التالية:

I. 1.2. الاهداف اقتصادية: تتمثل في[2]:

أولا: من جهة أهداف العامة للاستثمار مايلي:

- تحقيق العائد او الربح مهما يكن نوع الاستثمار؛
- تكوين الثورة وتنميتها ويقوم هذا الهدف عندما يخصص الفرد قسطا من أمواله على أمل تكوين الثروة.
- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك احتياجات وبذلك فان المستثمر يسعى الى تحقيق الدخل المستقبلي؛
- المحافظة على قيمة الموجودات؛
- المحافظة على رأس المال المشروع.

ثانيا: من جهة المؤسسة فتقوم بعملية الاستثمار بعدة أهداف تتمثل في:

- من أجل الطلب المتزايد على منتجاتها، فنقوم بزيادة انتاج وتغطية هذا الطلب ولا يتم ذلك إلا بزيادة استغلال الطاقات القائمة أو تجديدها او توسيعها؛
- المحافظة على حصة السوق أو رفعها وذلك بعدم السماح لمنافسة المؤسسة باستغلال هذه الحصص عن طريق الاستثمار؛
- تحسين نوعية انتاج.

[1]– فيصل بوطيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص155.

[2]– حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

II.2.2. الأهداف تكنولوجية والاجتماعية: وتتمثل فيمايلي[1]:

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الانتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد.
- المساعدة في التقدم التكنولوجي السائد بتقديم النموذج الامثل الذي يتم الأخذ والاقتداء به من جانب المشروعات المتماثلة والمنافسة؛
- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة؛
- تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة؛
- القضاء على كافة أشكال البطالة؛
- تحقيق العدالة في توزيع الثورة وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية؛
- إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبحث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.

II.2.3. الاهداف السياسة: وتتمثل فيما يلي:

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات؛
- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي؛
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي برفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.

[1]– صلاح الدين شريط، **مرجع سبق ذكره**، ص46

I. 3. أنواع الاستثمار وأدواته:

I. 1.3. أنواع الاستثمار: إن للاستثمار أنواع متعددة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): أنواع الاستثمار.

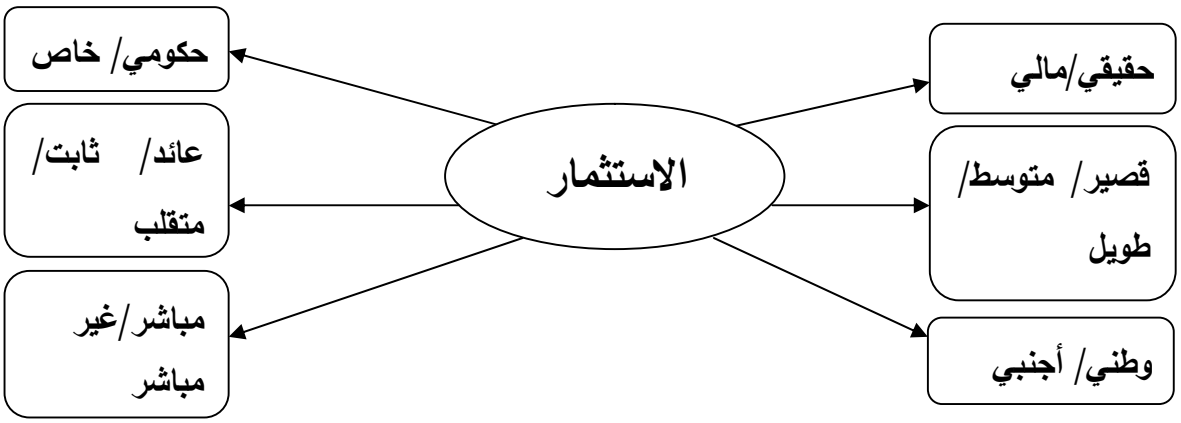

المصدر: خالد لعميري،"**أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة باتنة1، 2015، ص4.

أولا: الاستثمار الحقيقي مقابل الاستثمار المالي[1]:

- **الاستثمار الحقيقي (الاقتصادي):** وهو الاستثمار الذي يتم من خلال الأصول الإنتاجية التي من شأنها زيادة السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي.
- **الاستثمار المالي:** وهو الاستثمار الذي ينتج عنه زيادة حقيقة في إنتاج والخدمات وإنما من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر إلى آخر.

ثانيا: الاستثمار الوطني مقابل الاستثمار أجنبي:

يقوم بالاستثمار الوطني مستثمرون محليون، بينما يقوم بالاستثمار الأجنبي مستثمرون أجانب داخل البلد المستثمر فيه[2].

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل الاستثمار الأجنبي غير مباشر:

استثمار الاجنبي المباشر وهو تلك استثمارات التي تتم في شكل شركات أو مشروعات تؤسس في البلدان المضيفة للاستثمارات بناءا على اتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف بموجب قوانين محلية للبلد المضيف

[1]– خالد لعميري،"**أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة باتنة1، 2015، ص4.

[2]– فيصل بوطيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص155.

للاستثمارات الخارجية، ويمارس نشاطها في البلد المضيف وتخضع لقوانين ونظم تلك البلدان أما الاستثمارات الاجنبية الغير مباشرة هي استثمارات خارجية للبلد المصدر لرأس المال للاستثمار في الخارج عن طريق المؤسسات المالية الاقليمية والدولية والتي تقوم باستثمار هذه الاموال في مشروعات استثمارية في شتى بلدان العالم، أو تقدم كقروض أو يتم استثمارها في أي جهة من أوجه الاستثمار الأخرى[1].

رابعا: استثمار الحكومي مقابل الاستثمار الخاص:

يتولى الاستثمار الحكومي مؤسسات وهيئات حكومية(القطاع العام)، بينما يتولى الاستثمار الخاص مستثمرون خواص، محلين كانوا أو أجانب (القطاع الخاص)[2].

خامسا: استثمار ذو عائد ثابت مقابل استثمار ذو عائد متقلب:

يتمثل النوع الأول في الاكتتاب في السندات أو الأسهم الممتازة المطروحة في البورصة أو إيداع أموال في البنوك تقدم فوائد، أما النوع الثاني فيتمثل في مختلف المشاريع الاقتصادية كالتجارة والزراعة.[3].. إلخ.

سادسا: استثمار قصير، متوسط، وطويل الأجل:

يتم الاستثمار قصير الأجل في فترة لا تتعدى السنة بينما يكون الاستثمار متوسط الأجل في فترة السنة إلى خمس سنوات، أما الاستثمار طويل الأجل فيمتد لفترة تزيد الخمس سنوات[4].

I. 3. 2. أدوات الاستثمار:

يمكن النظر إلى أدوات الاستثمار باعتبارها الوسائل التي يقوم من خلالها بتوظيف أموالهم في أسواق الاستثمار وقد تكون أصول حقيقة أو مالية وذلك بغية تنمية قيمتها وتعظيم العائد على الأموال المستثمرة فيها حيث تقسم إلى أدوات الاستثمار الحقيقي وأدوات الاستثمار المالي كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]– حامد العربي الحضيري، "**تقييم المشاريع الاستثمارية**"، دار الكتب العلمية لنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص43.

[2]– فيصل بوطيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص155.

[3]– **نفس المرجع**، ص156.

[4]– حامد العربي الحضيري، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

الشكل رقم(02): أدوات الاستثمار

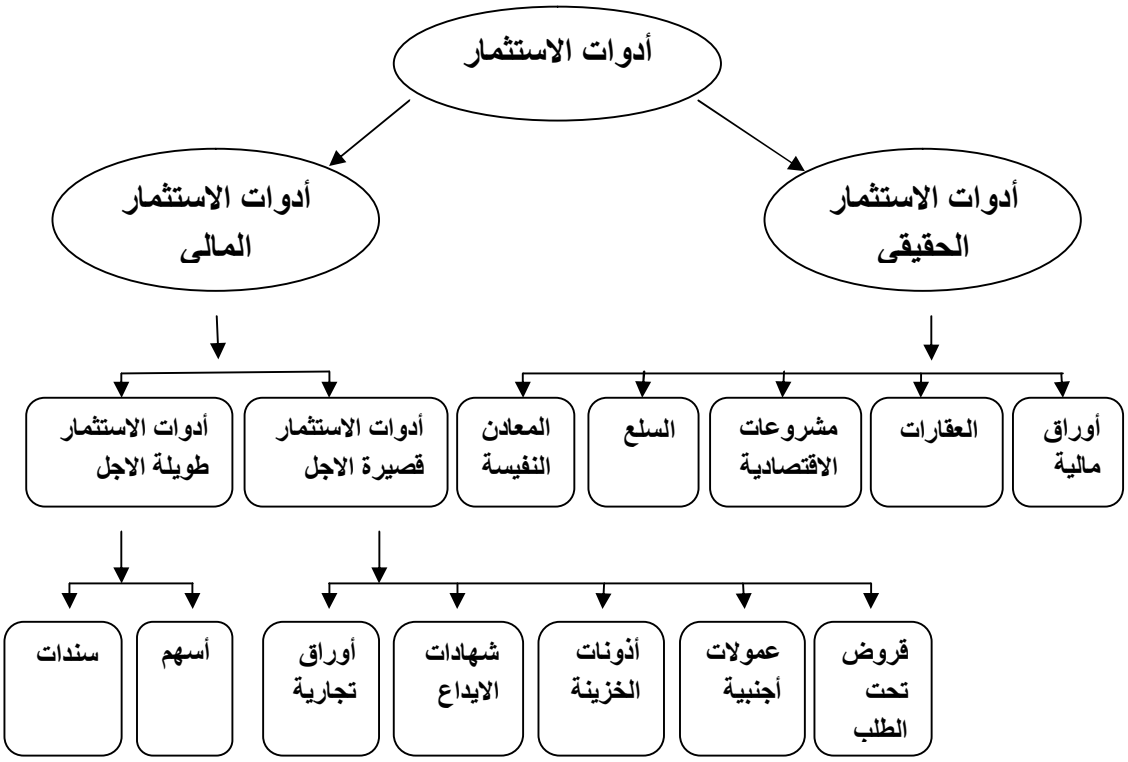

المصدر: من تصور الطالبة

أولا: أدوات الاستثمار الحقيقي: وتنقسم الى:

أ- الأوراق المالية

تعد الأوراق المالية من ابرز أدوات الاستثمار المتاحة، نظرا للمرونة التي تتمتع بها والمزايا التي تحملها، وهي على عدة أنواع تختلف من حيث العائد والمخاطر والحقوق، ولها العديد من القيم، فهناك القيمة الاسمية للأصل التي تتحدد وفق النصوص والتعليمات القانونية، وهذا لا يعني أنها تباع وتشتري بهذه القيمة فقط اذ مع مرور الوقت تتشكل العديد من القيم للورقة المالية كالقيمة السوقية التي تزيد أو تنقص عن القيمة الاسمية والقيمة الدفترية والقيمة التنبؤية وقيمة الإصدار، كما أن عوائدها تتنوع فقد يكون العائد جاري يتحقق من توزيع أرباح أو الفوائد الدورية الجارية، وعائد او خسارة رأسمالية التي تنتج كنتيجة لارتفاع او انخفاض سعر البيع الأصل مقارنة بكلفة الشراء من قبل المستثمر، وتتصف الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية لهذا تتصف بانخفاض المخاطر التسويقية، أي مقدار الزمن اللازم لتحويل الأوراق المالية إلى نقد ويحقق الاستثمار في الأوراق المالية هدفي الربحية والسيولة في آن واحد[1].

[1]- دريد كامل آل شيب، "**الاستثمار والتحليل الاستثماري**"، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص53.

ب- العقارات كأداة للاستثمار

تحتل المتاجرة بالعقار المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية، ويتم الاستثمار فيها بشكلين:

- **مباشر:** عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي).
- **غير مباشر:** عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري او بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات[1].

ت- السلع

هناك بعض السلع التي تتمتع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أهم تنشا لها أسواق مخصصة تعرف بالبورصات، على غرار بورصات الأوراق المالية، حيث انه توجد هناك بورصة الذهب في لندن وبورصة القطن في نيويورك ..الخ.

كما يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق قيود خاصة تسمى التعهدات المستقبلية، وهي عقد بين طرفين هما منتج السلعة والوكيل أو السمسار، يتعهد فيه المنتج السمسار بتسليمه كمية معينة وبتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة النقد[2].

ث- المشروعات الاقتصادية

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا وتتنوع أنشطتها مابين تجاري وصناعي وزراعي، كما أن منها من يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو تقديم الخدمات، كما أن المستثمر يحقق في المشروعات الاقتصادية عائدا مقبولا مستمرا، بالإضافة إلى توفر قدر كبير من الأمان لدى المستثمر باعتباره يحوز على أصول حقيقية لها قيمة ذاتية، ولذا فان درجة المخاطرة المتعلقة بالمخاطر الرأسمالية منخفضة على حد كبير.

غير أن المشروعات الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض درجة سيولة رأسمال المستثمر، فالأصول الثابتة تشكل الجانب الرئيسي من رأسمال المستثمر، وهي أصول غير قابلة لتسويق السريع[3].

ج- االمعادن النفيسة

إن الاستثمار في المعادن النفيسة من الذهب والفضة والبلاتين والبلاديوم ..الخ، يعد من مجالات الاستثمار الحقيقية.

---

[1]- عبد الكريم بعداش، "**الاستثمار الاجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996- 2005**"، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص40.

[2]- **نفس المرجع**، ص41

[3]- سيد سالم عرفة، "**إدارة المخاطر الاستثمارية**"، **دار الراية**، مصر، 2009، ص57.

ثانيا: أدوات الاستثمار المالي

تصنف أدوات الاستثمار المالي إلى أدوات الاستثمار المالي قصير الأجل، وأدوات الاستثمار المالي طويل الأجل وأدوات استثمارية أخرى وتتمثل في:

أ- **أدوات الاستثمار المالي قصير الأجل:** وتتمثل في[1]:

- **قروض تحت الطلب**

وهي قروض تمنحها البنوك لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في الأسواق رأسمال، ومن شروطها أن يحقق البنك استدعاء القرض في اللحظة التي يشاء، وعلى المقترض أن يقوم بالسداد خلال ساعات من طلب البنك في مدة قد تتجاوز يوم أو يومين.

- **العمولات الأجنبية**

لاقت أسواق العمولات الأجنبية اهتماما كبيرا من قبل المستثمرين في عصرنا هذا، حيث أنها تتميز عن غيرها من الأسواق المالية بعنصرين هما:

* الحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما يزيد من مخاطر الاستثمار فيه؛
* كونه سوف يفتقر إلى الإطار المادي الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية.

- **أذونات الخزينة**

تعتبر أذوات الخزينة من أكثر الأدوات النقدية سيولة، وأبسط طريقة للحصول على الدين حيث تقوم الحكومة بالاقتراض عن طريق إصدار أذوات الخزينة وبيعها للمستثمرين.

- **شهادات الإيداع**

وهي التي تعرف على أنها وديعة لأجل، صادرة من بنك، ولا يمكن سحبها عند الطلب، ويقوم البنك بدفع الفائدة والمبلغ المودع في نهاية المدة المحددة لشهادة الإيداع والتي يتم إصدارها بقيمة معينة.

- **الأوراق التجارية**

وهي عبارة عن سندات دين غير مضمونة تصدرها الشركات المعروفة بشكل جيد في السوق مباشرة للجمهور بدلا من الاقتراض من البنوك.

[1]- دريد كامل آل شيب، **مرجع سبق ذكره**، ص55.

ب- أدوات الاستثمار المالي طويل الأجل:

وهي أيضا متنوعة نذكر منها مايلي[1]:

- الاسهم

السهم هو وثيقة تسلم لشخص يمتلك حصة من رأس مال الشركة تخوله الحقوق الملقاة لكل شريك، ونميز بين نوعين من الاسهم: العادية والممتازة.

*** الاسهم العادية**

يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية، وقيمة دفترية وقيمة سوقية، وتتمثل القيمة الاسمية في قيمة المدونة على قسيمة السهم، وعادة يكون منصوص عليها في عقد التأسيس، أما القيمة الدفترية فتتمل في قيمة حقوق الملكية التي تتضمن الاسهم الممتازة، بل تتضمن فقط الاحتياطات والأرباح المحتجزة وعلاوة الاصدار فضلا عن قيمة الاسمية للسهم، مقسومة على عدد الاسهم العادية المصدرة، وأخيرا تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم ف سوق رأس المال، وقد تكون هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الدفترية.

*** الاسهم الممتازة**

يمنح صاحبه حقوق خاصة كالأولوية فى الحصول على الارباح وزيادة في الربح الناتج عن التصفية، وله ثلاث قيم مثل السهم العادي هي: القيمة الاسمية والقيمة الدفترية والقيمة السوقية، غير أن هذه الاخيرة تحسب بقسمة مجموع القيم الاسمية وعلاوات الاصدار للاسهم الممتازة على عدد الاسهم المصدرة، أي أن القيمة الدفترية للسهم الممتاز لا تتضمن الاحتياطات والأرباح المحتجزة التي قد تظهر في ميزانية المؤسسة المصدرة لهذه الاسهم.

- السندات

السند هو وثيقة تثبت تمتع صاحبها بحق معين سواء في ملكية شيئ أو في امكانية تمتعه بخدمات معينة أو أيضا في أن له دينا على شخص طبيعي أو معنوي، ويعرف أيضا بأنه مستند مديونية طويل الاجل، يعطي لحامله الحق في الحصول على عائد على فترات دورية أو في تاريخ الاستحقاق، إضافة الى حق حامل السند في الحصول على أصل المبلغ الذي أقرضه، وذلك عندما يحل تاريخ استحقاقه.

والسندات أنواع منها السندات لحاملها والسندات الاسمية والسندات الإذنية والسندات الحكومية وسندات الرهن ...إلخ.

[1]- عبد الكريم بعداش، **مرجع سبق ذكره**، ص.41

I. 4. محددات الاستثمار ومجالاته:

I. 1.4. محددات الاستثمار

هناك العديد من العوامل المحددة و المتحكمة في الاستثمار والتي تؤثر إما إيجابا أو سلبا، هذه العوامل يمكن إيجازها كما يلي:

أولا: تكلفة الاستثمار: تشمل[1]: قيمة الحيازة على الاستثمار ومختلف مستلزماته والنفقات التي يتطلبها من بداية الحيازة و الاستعمال حتى نهاية حياته، وترتبط قيمة تكلفة المشروع ارتباطا وثيقا بحجم وطبيعة الاستثمار.

ثانيا: إيرادات الاستثمار: تشمل مختلف الإيرادات التي يقدمها الاستثمار عند تشغيله أثناء مدة حياته حتى آخرها و ما قد تبقى عليه من قيمة حتى ذلك التاريخ، فهدف كل مشروع استثماري هو الحصول على إيرادات عبر فترات زمنية.

ثالثا: مدة حياة الاستثمار: وهي المدة الزمنية التي يحياها الاستثمار ويكون قابلا للتشغيل فيها و إعطاء نواتج عن ذلك، وتختلف هذه المدة حسب طبيعة الاستثمارات وطرق استعمالها.

رابعا: سعر الفائدة: يرتبط سعر الفائدة بتكلفة رأس المال المستثمر، فالعلاقة بينهما وبين حجم الأموال المستثمرة علاقة عكسية، فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى الاقتراض وهذا ما يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار، أما عند نقصان سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض، وبالتالي ارتفاع الاستثمار نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض[2].

خامسا: الكفاية الحدية لرأس المال: والمقصود بالكفاية الحدية لرأس المال هو الانتاجية الحدية لرأسمال أو العائد المتوقع من استثمار حجم معين من الاموال.

فالعلاقة الانتاجية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية لأنه عند إرتفاع الانتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخيل وبالتالي التشجيع على الاستثمار ومنه زيادة الموال المستثمرة.

أما عند انخفاض الانتاجية الحدية، فذلك يعني انخفاض المداخيل المتوقعة من ذلك الاستثمار ومنه انخفاض الاموال المستثمرة.

---

[1]– بن العارية حسين، " **تقييم المشاريع الإستثمارية: دراسة حالة أدرار**"، رسالة دكتورة، (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص8.

[2]– بن مسعود نصر الدين ، "**دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الإسمنت ببني صاف S.CI.BS**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010، ص28.

سادسا: درجة المخاطرة[1]: إن العلاقة بين درجة المخاطرة والاستثمار هي علاقة عكسية، بحيث كلما زادت درجة المخاطرة انخفضت كمية الاستثمار خاصة في الدول النامية، بحيث ترتبط هذه المخاطر بمدى توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة، لان ذلك يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة و بالتالي التشجيع على الاستثمار.

سابعا: تقدم العلمي والتكنولوجي: فالتقدم العلمي يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات طاقات إنتاجية عالية، تعمل على دفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على استبدال و إحلال الآلات القديمة بأخرى جديدة .

إضافة إلى التقدم العلمي و التكنولوجي الخاص بالآلات، يوجد أيضا التقدم في مجال البحث وتطوير والذي يؤدي إلى ظهتر موارد أو مصادر طاقوية جديدة تحل محل القديمة، بالإضافة إلى العوامل السابقة هناك أيضا عوامل أخرى تتمثل فيما يلي:

- مدى توفر السوق المالية الفعالة والنشطة.
- مدى الوعي الادخاري والاستثماري لدى أفراد المجتمع[2].

I. 4. 2. مجالات الاستثمار:

يقصد بمجالات الاستثمار نوع أو وظيفة النشاط الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد، وبهذا المفهوم فان معنى مجال الاستثمار أكثر شمولا من معنى أداة الاستثمار، فإذا ما قلنا بأن مستثمرا ما يوظف أمواله في الاستثمارات المحلية، بينما يوظف مستثمرا آخرا أمواله في الاستثمارات الأجنبية فان تفكيرنا هنا يتجه نحو مجال الاستثمار، أما إذا لو قلنا بان المستثمر الأول يوظف أمواله في سوق العقار بينما الثاني يوظف أمواله في سوق الأوراق المالية، فان تفكيرنا في هذه الحالة يتجه نحو أداة الاستثمار[3].

ويمكن تبويب مجالات الاستثمار من زوايا مختلفة، ومن أهم هذه التبويبات المتعارف عليها نوعان[4]:

- المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار؛
- والمعيار النوعي لمجالات الاستثمار.

---

[1]– مهري عبد المالك، "**دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في إتخاذ القرار الإستثماري: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بتبسة**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2013، ص6.

[1]– **نفس المرجع**، ص7.

[3]– ماجد أحمد عطا الله، "**إدارة الاستثمار**"، ط1، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص25.

[4]– **نفس المرجع**، ص26.

أولا: المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار:

وتبوب الاستثمارات من زاوية الجغرافية الى استثمارات محلية، واستثمارات خارجية أو أجنبية.

أ. الاستثمارات المحلية

وتشمل مجالات الاستثمار المحلية وجميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة مثل: العقارات، الأوراق المالية والذهب، والمشروعات التجارية.

ب. الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية

وتشمل جميع الفرص المتاحة في الاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة، وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية، أما بشكل مباشر أو غير مباشر.

ثانيا: المعيار النوعي لمجال الاستثمار

تبوب مجالات الاستثمار من زاوية الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية وأخرى مالية.

أ. الاستثمارات الحقيقة أو الاقتصادية

يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع، الذهب ... الخ، يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة مثل العقار، له قيمة اقتصادية في حد ذاته، اما السهم فهو أصل مالي وليس أصل حقيقي لأنه لا يترتب لحامله حق حيازة في أصل حقيقي، ولمالكه حق المطالبة بالحصول على عائد، ومن أهم خصائص الأصول الحقيقية نذكر ما يلي[1]:

- غير متجانسة، وهي بذلك تحتاج إلى خبرة والمهارة والتخصص للتعامل معها.
- لها قيمة ذاتية ولها كيان مادي ملموس وتتمتع بدرجة عالية من الأمان.
- تحصل المنفعة فيها من خلال استخدامها.
- الاستثمار بها استثمار حقيقي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ويسلهم في تكوين رأسمال البلد.
- قابليتها لتسويق منخفضة ولذلك فسيولتها منخفضة.
- يترتب عليها نفقات التخزين في حالة السلع، والصيانة في حالة العقار.

[1]– ماجد أحمد عطا الله، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

ب. الاستثمار المالي

ويشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية، حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ سهم، أو سند، أو شهادة إيداع ... الخ.

والأصل المالي يمثل حقا ماليا لمالكه أو حامله، والمطالبة بالأصل الحقيقي يكون عادة مرفقا بمستند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقة لشركة المصدرة للورقة المالية، وما يحدث في السوق الثانوية من عمليات بيع أو شراء للأسهم أو السندات، فيعتبر نقل ملكية الأصل المالي، حيث يتخلى البائع عن ملكية لذلك الأصل"السهم. السند" مقابل حصوله على مقابل، فخلال عملية التبادل هذه لا تنشأ أي منفعة اقتصادية مضافة للناتج الوطني، لكن توجد حالات استثنائية يترتب فيها على الاستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة، وذلك في حالات التمويل للمشاريع الجديدة، او التوسع في النشاط، **ومن** أهم خصائص الاستثمار المالي نذكر مايلي[1]:

- التجانس الكبير في وحداتها، ووجود أسواق متطورة لتعامل بها.
- يعطى لمالكها حق المطالبة بالفائدة أو الربح عند موعد الاستحقاق في حالة السندات، وعند التصفية في حالة الأسهم.
- ليس لها كيان مادي ملموس، فهي تحتاج الى مصاريف النقل والتخزين والصيانة.
- يحصل مالكها على منفعته منها في حالة اقتنائه لها عن كطريق جهود الآخرين.
- تتصف بدرجة عالية من المخاطر بسبب تذبذب أسعارها.

I. 5. مخاطر الاستثمار

تنتج مخاطر الاستثمار من مصادر متعددة، تمنع المستثمر من تحقيق العائد الذي يتوقع الحصول عليه، ومن هذه المخاطر نجد مخاطر نظامية والمخاطر الغير نظامية والمخاطر الخاصة.

I. 1.5. المخاطر النظامية

هي التي تؤثر على عائد وأرباح جميع الأسهم التي تتداول في البورصة وعادة تحدث عند وقوع حدث كبير تتأثر منه السوق بأكملها، مثل: حدوث حرب أو تغيير النظام السياسي ...الخ، ويجب على المستثمر أن يعرف مسبقا مدى تأثر الأسهم التي يمتلكها لهذا النوع من المخاطر والتي تتأثر بها جميع الأسهم بدرجة متفاوتة وتستخدم **البيتا BETA** في قياس هذه المخاطر[2]، فهي تتعلق بصفة عامة بالنظام العام للأسواق وحركتها

[1]– ماجد أحمد عطا الله، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، "**مبادئ وسياسات الاستثمار**"، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2016، ص92.

وعوامل سياسية، وعندما تقع فإنها تمس جميع مجالات وقطاعات الاستثمار ولا ترتبط بنوع معين من الاستثمار[1].

I. 2.5. المخاطر الغير نظامية

وهي التي تتبقى بعد طرح المخاطر النظامية من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها السهم في السوق، وينتج عن أحداث معينة تؤثر على عوائد سهم محدد[2].

فهذا النوع من المخاطر يرتبط بالعوامل المتعلقة بنوع معين من الاستثمار وتصب مجال معين[3]، ويستطيع المستثمر حماية نفسه من هذه المخاطر عن طريق استثماره المتنوع.

ومن أهم المخاطر الغير نظامية نذكر منها[4]:

أولا: مخاطر الأسعار

هي مخاطر التي تنتج عن الاستثمار بأسعار الفائدة المنخفضة، إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك.

ثانيا: مخاطر القوة الشرائية للنقود:

وهي مخاطر التي تنتج عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية.

ثالثا: المخاطر المالية

هي المخاطر القائمة عند عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار أو عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية.

رابعا: المخاطر الاجتماعية او التنظيمية

وهي المخاطر التي تنجم عن تغييرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجال الاستثمار وأسعار الاستثمار مثل: وضع التشريعات المتعلقة برفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج وغيرها.

---

[1]– حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص93.

[3]– حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، **مرجع سابق**، ص21.

[4]– عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق** ، ص93.

I. 3.5. المخاطر الخاصة

هي المخاطر التي تتعلق بتسيير المؤسسة ومدى تحقيقها لأهدافها والنتائج المتوخاة، والجديد بالملاحظة أنه مهما كان نوع المخاطر يمكن تصنيفها ضمن إحدى الفئات الثلاث الأولى وتسمى بالمخاطر النظامية الخاصة، أين يمكن التقليل من هذين النوعين عن طريق التنويع وتبعا لدرجة الارتباط بين الاستثمارات[1].

[1]– حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

II. ماهية المشروع الاستثماري:

المشروع هو عبارة عن كيان اقتصادي واجتماعي تعاوني وإداري هادف، له ثوابت تسمى بناء ضمن العناصر والمقومات التالية[1]:

- مجموعة الافراد.
- وجود استراتجية ومجموعة من الاهداف.
- مبدأ الاستمرارية بصيغة تعاقدية.
- تنظيم له اسس وقواعد وسياسات وإجراءات وطرق ووسائل.

وبالتالي فمفهوم المشروع في مجال العلوم والأعمال هو مؤسسة تعاونية، كثيرا ما تنطوي على البحث او التصميم، وهو مخطط بعناية لتحقيق هدف معين[2].

II. 1. مفهوم المشروع الاستثماري

تعددت التعاريف والآراء فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم المشروع الاستثماري نظرا لتعدد الجوانب والأهداف والأشكال التي يتخذها المشروع، لكن رغم تعددها وتنوعها بسبب المدخل الذي تدخل من خلاله لإيضاح المقصود بالمشروع الاستثماري، فكلها تجمع على طبيعة المشروع الاستثماري وتحدد عناصره في مجموعها.

وفيما يلي سوف يتم عرض بعض التعاريف التي تخص مفهوم المشروع الاستثماري، والهدف منها تعميق مفهوم ومعنى المشروع الاستثماري بجوانبة المختلفة.

يقصد بالمشروع الاستثماري من الناحية الاقتصادية: "اي تنظيم يعمل على الانتاج والمبادلة ويرمي الى تداول الاموال والخدمات بهدف الحصول على الربح"[3]، وبالتالي فهو يمثل وحدة انتاجية يؤلف بين عناصر الانتاج، من اجل انتاج سلعة أو خدمة، ويتمتع بالاستقلال في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط القائم من أجله[4].

---

[1]– عبد الله حسين جوهر، "**ادارة المشروعات الاستثمارية إقتصاديا– تمويليا– محاسبيا– إداريا**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2011، ص9.

[2]– هارون العشي، "**النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990– 2011**"، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2015، ص3.

[3]– **نفس المرجع**، ص19.

[4]– عبد الله حسين جوهر، **مرجع سابق**، ص19.

كما عرف المشروع الاستثماري كونه مجموعة من العمليات التحويلية لمجموعة من عناصر الانتاج، تكون فيه قيمة مخرجات النشاط تفوق مدخلاته بفارق يعرف بعوائد العملية الانتاجية أو عائد الاستثمار في المشروع[1].

كما عرف ايضا بانه عبارة عن منشأة تعمل على انتاج السلع او الخدمات التسويقية لإشباع حاجة او رغبة معينة لدى افراد المجتمع، بهدف تحقيق الربح، من خلال استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة[2].

ويرى البعض الاخر ان المشروع الاستثماري هو ائتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية، لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراءات عمليات تحويل معينة لمجموعة من الموارد الاقتصادية الى اشكال ملائمة لاحتياجات اطراف ذات المصالح في المشروع، وبالتالي فهو اقتراح يهدف الى انشاء او توسيع أو تطوير بعض التسهيلات بهدف زيادة انتاج السلع أو الخدمات في مجتمع ما خلال فترة زمنية[3].

كما عرف بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع استهلاكي حالي من اجل الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر[4].

ويعرف أيضا بأنه التخلي عن استخدام أموال الحالية لفترة زمنية من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل يكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، والحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة، وبالتالي فهو يمثل مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التي تستهلك موارد محدود سواء كانت تجهيزات أو موارد بشرية، والمتمثلة في اليد العاملة أو موارد مالية خاصة الصعبة منها، وتحصل مداخيل نقدية أو غير نقدية بالنسبة للأفراد والمجتمع كله[5].

وقد عرفته جمعية ادارة المشاريع البريطانية المشروع بأنه: "مجموعة من الانشطة المترابطة الغير روتينية لها بدايات ونهايات زمنية محدد، يتم تنفيذها من قبل شخص أو منظمة لتحقيق أداء وهدف محدد في اطار معايير الكلفة والزمن والجودة".

---

[1]– هارون العشي، **مرجع سبق ذكره**، ص3.

[2]– المنتدي العربي لإدارة الموارد البشرية، "**مفهوم المشاريع الاستثمارية ومشاريع الاعمال**"، https://hrdiscussion.com/hr102151.html، تاريخ الزيارة 2019/02/20.

[3]– عبد العزيز السيد مصطفى، "**دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية مع تطبيقات باستخدام برنامج MS-EXCEL 2007**"، الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2012، ص7.

[4]– دلوف سفيان، "**تقييم المشاريع الاستثمارية**"، http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/1222/index.html، تاريخ الزيارة: 2019/02/20.

[5]– **نفس المرجع** ، تاريخ الزيارة 2019/02/20..

اما في تعريف البنك الدولي للمشروع يشير الى أنه: "نشاط استثماري تتفق فيه الموارد المالية لخلق اصول رأسمالية تنتج منافع عبر فترة من الزمن، وهو نشاط انفق عليه الاموال توقعا لعائد، ويخضع بصورة منطقية للتخطيط بوصفه وحدة اقتصادية مستقلة".

وعلى هذا الأساس يمكن القول، بأن الاستثمار يعني التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حالية، مقابل الحصول على أكبر العوائد المستقبلية، كما يعتبر على أنه عملية مبادلة حالية وأكيدة لمبلغ من المال، مقابل الحصول منه مستقبلاً على عائدات مالية موزعة على عدة سنوات.

II. 2. أهداف المشروع الاستثماري:

إن أهداف المشروع الاستثماري هو إشباع حاجات مختلف أصحاب المصالح فيه، فأصحاب الحصص و حملة الاسهم هدفهم هو الحصول على الربح، والموظفون هدفهم الحصول على الحوافز المادية والمعنوية، والزبائن هدفهم الحصول على سلع وخدمات ذات جودة عالية وبأسعار معقولة، والموردون هدفهم ضمان التوريد للمشروع وبأسعار تحقق لهم الربح، فإن المشاريع الاستثمارية مهما اختلفت طبيعتها أو حجمها، أو عمرها أو رأسمالها فإنها تشترك في تحقيق ثلاثة أهداف وهي[1]:

II.2.1. الوقت

فأي مشروع استثماري لابد وأن يكون له عمر زمني محدد الوقت المطلوب دون أي تأخير يعتبر أحد الاهداف الرئيسية لمشروع.

II.2.2. الكلفة

وهي أحد الاهداف الحرجة لمشروع، لأن ارتفاع الكلفة عما خطط له يجعل المشروع خاسرا.

II.2.3. المواصفات

وهي جد مهمة لأن انحراف المشروع عن الخصائص المطلوبة يؤدي إلى رفض الزبون لمشروع، أي يجب إنجاز المشروع في الوقت المحدد والكلفة المتفق عميها والمواصفات المطلوبة حتى يقبله الزبون كما يظهر في الشكل التالي:

[1]– هارون العشي، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

الشكل رقم(03): اهداف المشروع.

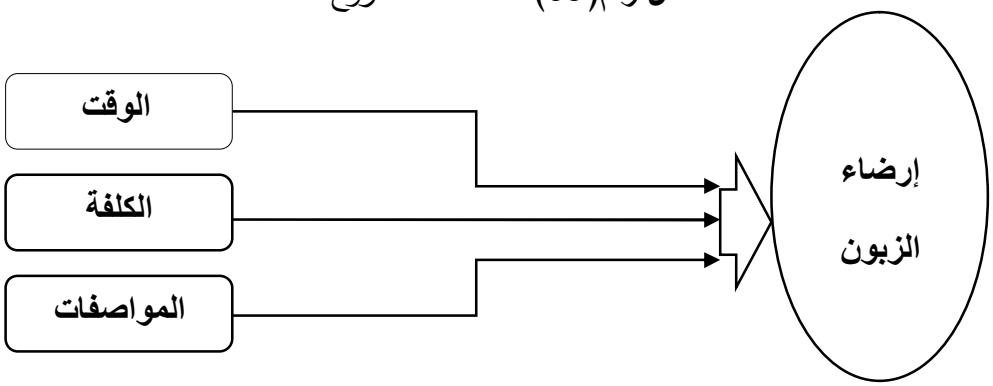

المصدر: هارون العشي، "**النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990- 2011**"، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2015، ص8.

إضافة إلى ما سبق فقد تكون الأهداف من أجل تحقيق النفع العام (كالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة)، أو من أجل تحقيق العائد أو الربح كالمشروعات الخاصة. تختلف أهداف المشروع الاستثماري باختلاف نوع المشروع الاستثماري، فقد يكون الهدف هو تحقيق النفع العام، مثل مشاريع المنفعة العامة والبنية الأساسية والتعليم...الخ، إلا أن ذلك لا يمنع أن يكون تحقيق الربح أو تعظيم العائد هو أهم أهداف المشروع الاستثماري، بالتالي يمكن إيجاز أهم أهداف المشروع الاستثماري في النقاط التالية[1]:

- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع.
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية لمشروع.
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته.
- ضمان السيولة اللازمة لعمل واستمرارية المشروع الاستثماري.

II.3. أنواع المشاريع الاستثمارية

تتعدد انواع المشروعات الاستثمارية، ويتوقف عدد التقسيمات على عدد المعايير التي يستند عليها في تقسيم المشروعات، كما أن كل معيار يعطينا تقسيم معين للمشروعات، والهدف من وراء ذلك لفت الانتباه عند التعامل مع السياسات الاقتصادية للمشروع، حيث يفيد كثيرا في وضع السياسة الاقتصادية التي تكون على درجة عالية من الكفاءة، وتتمثل هذه التقسيمات فيما يلي:

[1]- هارون العشي، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

II. 1.3. من حيث الملكية وتقسم إلى[1]:

- مشروع خاص يخضع لملكية خاصة او تعاونية؛
- مشروع عام يخضع لملكية الدولة أو هيئة عامة؛
- مشروع مختلط يخضع لملكية كل من الدولة والأفراد.

II. 2.3. من حيث طبيعة ومجالات الأنشطة: حيث تقسم إلى[2]:

- مشروعات زراعية؛
- مشروعات صناعية؛
- مشروعات خدمية؛
- مشروعات تجارية؛
- مشروعات تشييد وبناء؛
- مشروعات استخراجية وتنصيب؛
- مشروعات تحويلية.

II. 3.3. من حيث الهدف: وتقسم إلى نوعين من المشروعات[3]:

- مشروعات تهدف التي تحقيق الربح وتندرج تحتها كل المشروعات قطاع الاعمال الخاص والعام بعد خصخصتها؛
- المشروعات التي تسعى الى تحقيق أهداف أخرى تتمثل في أهداف اجتماعية وسياسية، اهداف عقائدية وإيديولوجية ... إلخ.

II. 4.3. من حيث الشكل القانوني

الشكل القانوني للمشروع الاستثماري هو الهوية الرسمية والقانونية التي يمنحه المشرع للمشروع عند تكوينه، من خلال منح الاعتمادات والرخص ووضع القوانين التي تحدد الحقوق والواجبات لهذا المشروع ويمكن التمييز المشاريع وفق هذا المعيار حسب عدد الاشخاص وعلى درجة الخطر الناجم، وبالتالي يمكن التمييز بين المشاريع الفردية والمشاريع التي تأخذ شكل شركة، وتتمثل فيما يلي[4]:

---

[1]– عبد الله حسين جوهر، **مرجع سبق ذكره** ، ص19.

[2]– **نفس المرجع**، ص19.

[3]– هارون العشي، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

[4]– **نفس المرجع**، ص15.

أ- **المشروعات الفردية:** يديرها شخص واحد مسؤول مسؤولية غير محدودة عن كل التزاماته ويتحمل كل الاخطار التي يتعرض لها المشروع ويتحصل على كل العوائد التي يحققها المشروع، ويتميز بعدم وجود قيود على رأسمالها التأسيسي وتصفي وتشهر إفلاسها بإفلاس المالك.

ب- **الشركات:** يديرها مجموعة من الاشخاص كل واحد ساهم في رأسمالها حسب قدرته ولا يشترط أن يكون مساهمة شركاء متساوية أو من نفس النوع، ويميز نوعين من شركات الأشخاص وشركات المال:

- **شركات الأشخاص:**وتأخذ عدة أشكال منها: شركات التضامن شركات التوصية وشركات المحاصة.

- **شركات الاموال:** وتتضمن أشكال عدة تتمثل في شركات المساهمة، بالإضافة إلى شركات المختلطة التي تتضمن أيضا شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة.

II. 5.3. حسب معيار الحجم

وأهم معيار في هذا القسم هو معيار عدد العمال رأس مال المستثمر، وحجم الموجودات وغيرها،ونميز بذلك المشروعات الاستثمارية إلى ما يلي[1] :

أ- **مشاريع ذات الحجم الصغير:** وهي مشاريع ذات ميزانية ضئيلة وحجم الموارد المستعملة صغير مثلا بناء محل صغير ..إلخ.

ب-**مشاريع ذات الحجم الكبير:** وهي مشاريع ذات ميزانية كبيرة وحجم الموارد المستعملة ضخم مثلا بناء الجامعات وصناعة السفن ..إلخ.

II. 6.3. تقسيمات أخرى

حيث يمكن هنا عرض مجموعة من التقسيمات للمشروعات الاستثمارية وفق معايير محددة بشكل موجز، وتتمثل فيما يلي[2]:

أولا: تقسيمات المشروعات حسب معيار النطاق والأثر الجغرافي ونجد مايلي:

- مشروعات محلية؛
- مشروعات وطنية؛
- مشروعات إقليمية وجهوية؛
- مشروعات دولية.

[1]- بن مسعود نصر الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

[2]- هارون العشي، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

ثانيا: تقسيمات المشروعات وفق مقدار عنصر الانتاج المستخدم و أسلوب الإنتاج ونجد :

- مشروعات كثيفة العمل؛
- مشروعات كثيفة رأس المال؛

ثالثا: تقسيم المشروعات حسب معيار السوق الذي تصرف فيه المنتجات ونجد :

- مشروعات تنتج للسوق المحلي؛
- مشروعات التي تنتج للسوق الخارجي من أجل التصدير.

رابعا: تقسيم المشروعات حسب معيار التشابك الاقتصادي ونجد :

- مشروعات البديلة؛
- مشروعات متكاملة؛
- مشروعات مستقلة.

خامسا: تقسم المشروعات حسب معيار الجنسية ونجد:

- مشروعات وطنية؛
- مشروعات أجنبية؛
- مشروعات مشتركة؛

سادسا: تقسيمات المشروعات حسب معيار درجة الاستمرارية ونجد:

- مشروعات موسمية؛
- مشروعات مستمرة.

سابعا: تقسيم المشروعات حسب معيار الزمن ونجد:

- مشروعات قصيرة الاجل؛
- مشروعات متوسطة الاجل؛
- مشروعات طويلة الاجل؛

ثامنا: تقسيم المشروعات حسب معيار موقع المشروع ونجد:

- مشروعات قريبة من المواد الخام؛

- مشروعات قريبة من السوق؛
- مشروعات قريبة من العمالة.

تاسعا: تقسيم المشروعات حسب معيار التمويل فنجد:

- المشروعات التي تعتمد على التمويل الداخلي الذاتي.
- المشروعات التي تعتمد على التمويل الخارجي سواء التمويل من مصادر محلية خارج أموال أصحاب المشروع الاستثماري للمؤسسة مثل قروض البنوك إصدار أسهم و سندات في سوق الأوراق المالية، أو مشروعات تعتمد على تمويل الخارجي الأجنبي، كالقرض من البنوك الدولية أو طرح أسهم وسندات في الاسواق المالية الدولية.

عاشرا: تقسيم المشروعات حسب معيار درجة المخاطرة ونجد:

- مشروعات قليلة المخاطرة؛
- مشروعات مرتفعة المخاطر.

II. 4. خصائص المشروع الاستثماري

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز المشروع الاستثماري بغض النظر الى أي نوع وصنف تنتمي إليه، وتتمثل في[1]:

II. 1.4. ايرادات المشروع الاستثماري

يعبر الايراد الصافي عن تدفق نقدي مطروحا منه النفقات الناتجة عن عملية استثمارية معينة، ونجد نوعين من التدفق النقدي وهما:

أولا: تدفق نقدي صافي "Net cash Flow": وهو مستخلص من عملية طرح الضرائب والفوائد المستحقة ويحسب كما يلي:

التدفق النقـدي الصـافي= التدفق النقـدي للاستغـلال(1− معدل الضريبة)+ قسك الاهتـلاك

ثانيا: التدفق النقدي للاستغلال: حيث يحسب كما يلي:

التدفق النقـدي للاستغـلال= رقم أعمـــال – تكالـــيف الاستغـــلال

[1]– حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

لتنبؤ بإيرادات المشروع الاستثماري نركز على الدراسات التسويقية التي تهتم بالتنبؤ وتقدير حجم المبيعات المتوقعة، وكذا التعرف على تفضيلات المستهلكين، بالإضافة الى أفضل شبكة توزيع وأقلها تكلفة، وبالتالي نحصل على سلامة القرار الاستثماري والمتضمن رفض أو قبول المشروع.

II. 2.4. نفقات الاستثمار:

ان تكلفة الاستثمار تشمل عدة عناصر نذكرها في مجموعتين:

- التكاليف الابتدائية؛
- تكاليف تشغيل المشروع.

أولا: التكاليف الابتدائية

وهي تلك النفقات الاولية اللازمة لإقامة مشروع ما، أي هي تلك التكاليف التي تنفق لحظة ظهور فكرة المشروع وتقديمه للدراسة حتى إتمام انجازه وإجراء تجارب تشغيله، وتنحصر عناصر هذه التكاليف في:

- الدراسة الهندسية للمشروع؛
- خريطة تسلسل العمليات الانتاجية في المشروع؛
- الظروف الاقتصادية.

ثانيا: تكاليف تشغيل المشروع

وهي عبارة عن النفقات اللازمة لتشغيله والاستفادة من استغلال الطاقة التي جناها أو أنشأها، والعناصر التي يجب مراعاتها عند تحديد كل تكلفة تكوين العمال.

II. 3.4. مدة الحياة

إن الفترة التي تحقق بها المشروع إيرادات صافية تمثل مدة حياة المشروع، وتمثل هذه المدة تلك الفترة التي يعيش فيها المنتج في السوق، وفي هذه الحياة نميز بين:

أولا: العمر الاقتصادي

والذي يقصد به الفترة التي يكون تشغيل المشروع فيها اقتصاديا، أي تحقيق أقل تكلفة مع وجود عائد.

ثانيا: العمر الانتاجي

وهو عبارة عن الفترة التي ينتظر أن يكون خلالها المشروع الاستثماري صالح للإنتاج.

ثالثا: العمر الفيزيائي للاستثمار

نذكر على سبيل المثال حساب عدد ساعات التشغيل، لكن في الحقيق الهدف هو تحديد المدى المثلى للاستغلال مع الاخذ بعين الاعتبار تكاليف الصيانة.

رابعا: العمر التكنولوجي

والذي يستعمل كثيرا في الصناعات التي تتميز بالتطور التكنولوجي السليم، ويعرف على أنه الفرق بين المدة التي بدأت الالة في العمل والمدة التي ظهرت فيها الالة ذات كفاءة أكبر وأداء أدق، وهذا قبل تعطل الالة أو عطبها.

فإن كان العمر التكنولوجي أصغر من العمر الفيزيائي وجب على المؤسسة أن تتبنى تكنولوجية جديد حتى تتمكن من البقاء في سوق المنافسة.

ومما سبق يتضح أنه على المؤسسة أن تختار الاعمار لأنها في حالة تقييم المشروع الاستثماري تكون المؤسسة في حاجة ماسة الى تحديد الفترة التي يكون تشغيل المشروع فيها اقتصاديا ويحقق فيها عائدا.

II. 4.4. القيمة الباقية

تعبر القيمة الباقية للاستثمار عن القيمة التي تتوقعها المؤسسة بعد نهاية الاستعمال العادي للاستغلال، وفي حالة مدة حياة طويلة تكون صعبة التوقع، كما يمكن أن تكون قيمة معدومة أو سالبة، وكذلك تسمح لنا القيمة بتحديد العمر الاقتصادي الأفضل.

II. 5. مراحل ومخاطر تمويل المشروع الاستثماري

III. 1.5. مراحل تمويل المشروع الاستثماري

تمر عملية تمويل المشروع الاستثماري بثلاث مراحل أساسية وهي: مرحلة ما قبل المشروع الاستثماري مرحلة الاستثمار، ومرحلة الاستغلال، وكل مرحلة من هذه المراحل تستدعي موارد مالية معينة لتجسد وتحقق المشروع الاستثماري، ولكل مرحلة من هذه المراحل مراحل جزئية نوجزها فيما يلي[1]:

أولا: مرحلة ما قبل المشروع الاستثماري

تعتبر هذه المرحلة من اهم المراحل لدورة المشروع الاستثماري نظرا لأهمية النتائج التي تنجم عنها، وتمر هذه المرحلة بمجموعة من المراحل الجزئية، حيث تبدأ بمرحلة التحضير، وذلك بتعرف عل الأفكار المستثمر المتضمنة في مشروعه، والتي تترجم وتعكس احتياجات أو وفرة الموارد الطبيعية، وبعد تحديد أفكار المشروع الاستثماري يجب اللجوء إلى دراسة أولية من أجل تحليل شرعية الفكرة ومصداقيتها وتقرير إذا كان من

[1]- نشمة ياسين، **"مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"**، رسالة دكنوراء، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2018، ص72.

الأفضل التقدم في الإنجاز ام التوقف. هذه الدراسة تعطي فكرة أولية عن الأسعار، وحجم السوق وتكاليف الاستثمار، تكاليف الإنتاج، والتحاليل المالية لأرباح الشركة، ومرودية المشروع على الاقتصاد الوطني.

ثانيا: مرحلة الاستثمار

تبدأ هذه المرحلة بإنجاز قرارا المشروع في الاستثمار، وفي هذه المرحلة يمكن التمييز بين مرحلتين جزئيتين:

أ- مرحلة التخطيط و المفاوضات

وهي مرحلة أولية ممتدة على طول مرحلة الاستثمار ولها أهمية بالغة خاصة عند بلوغ الاستثمار مستوى متقدم من الإنجاز، ونتيجة هذا التخطيط هي الإنجاز في الوقت المحدد و حسب التكلفة والتطابق الكامل مع مقاييس الأداء والجودة.

وانطلاقا من هذا المبدأ تترتب ثلاثة أسئلة أخرى هي كالتالي:

- كيف ينجز؟ - من الذي ينجز؟ - كم تبلغ تكلفة الإنجاز؟

ومن ثم التفاوض وإبرام العقود، مما يسمح لنا بالتعرف على الالتزامات المتعلقة بالمشروع، ونوعية المواد الأولية والتجهيزات.

ب- مرحلة الإنجاز

وتتضمن هذه المرحلة ثلاث مراحل هي:

- انطلاق الأعمال؛
- الاستغلال؛
- الصيانة.

وفيها تظهر المشاكل المنتظرة والمتوقعة من سوء دراسة المشروع، والتي نذكر منها ما يلي:

- مشاكل تحويلية؛
- مشاكل طبيعية.

II. 2.5. المخاطر التي تواجه المشروع الاستثماري

كما لا يخلو أي مشروع استثماري من المخاطر ولو في أدنى درجاتها، ومن ثم فان المكلف بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية يجب عليه أن يجد هذه المخاطر من حيث الحجم والنوع والطبيعة.

ومعنى الخطر للمشروع استثماري ما هو درجة الاختلافات في تدفقه النقدي أو المتوقع وكلما زاد مدى هذه الاختلافات زاد الخطر، فالخطر هو مقياس نسبي لمدى تقلب العائد أو التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا[1]، وتتمثل مجمل هذه المخاطر في:

أولا: مخاطر حالة عدم التأكد

وهي الحالة المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلية كفوائد، وهي من أشد الحالات الخطر المصاحبة الاستثمار، لأن الظروف الاقتصادية شديدة التعقد فقد يتغير حسب مستوى الطلب وقد يظهر تطور تكنولوجي جديد أو ظهور تضخم أو إنكماش[2].

ثانيا: المخاطر الكلية

وهي إجمالي المخاطر التي يتعرض لها عائد المشروع الاستثماري، وتعني التقلب الكلي في العائد وتدل على زيادة درجة المخاطر في المشروع الاستثماري والعكس صحيح[3].

وتنقسم المخاطر الكلية الى[4]:

أ- المخاطر المنتظمة

لا يمكن تجنبها أو تخفيضها بالتنويع "مخاطر السوق"، وتنتج عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام ترتبط بالعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، ولا يقتصر تأثيرها على مشروع معين أو قطاع معين فقط.

ب- المخاطر الغير منتظمة

وهي التي يمكن تجنبها أو تخفيضها بالتنويع، وتعرف بأنها تلك المخاطر التي تؤثر على مقدار العوائد المتوقعة من مشروع معين أو صناعة معين أو قطاع معين، ولا تؤثر على نظام السوق الكلي، وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط لاقتصادي ككل، وترتبط بمخاطر ادارية ومالية وتسويقية لمشروع معين، ويؤثر في أدوات بعينها ويمكن تجنبها وتخفيض آثارها بتنويع الاستثمارات.

---

[1]- هارون العشي، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

[2]- عبد الله حسين جوهر، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

[3]- هارون العشي، **مرجع سابق**، ص22.

[4]- **نفس المرجع**، ص24.

وتشمل مصادر المخاطر الكلية ما يلي[1]:

- مخاطر التوقف عن سداد الالتزامات

وتتمثل هذه المخاطر في جزء من المخاطر الكلية التي تنشأ عن التغير في سلامة المركز المالي للمشروع، وهذه المخاطر لا تعني حدوث توقف فعلي بل احتمال التوقف.

- مخاطر سعر الفائدة

إن ارتفاع او انخفاض سعر الفائدة السوقي له معاكس على أسعار الاوراق المالية الاستثمارات الأخرى، فارتفاع أسعار الفوائد السوقية يؤدي الي انخفاض أسعار الأسهم والسندات والعكس صحيح، وبالتالي انخفاض العائد المتوقع.

- مخاطر السوق

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة الاتجاهات المتصاعدة والمتنازلة التي تطرأ على سوق المال نتيجة العديد من الأسباب التي تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة، ومعدل العائد المطلوب على الإستثمار، ويكون تعرض جملة الأسهم العادية لهذا النوع من المخاطر أكثر من غيرهم من المستثمرين.

- مخاطر القوة الشرائية للنقود

المقصود بها احتمال العوائد المتوقعة نتيجة الارتفاع معدلات التضخم، فإذا ارتفعت معدلات التضخم فإن القيمة الحقيقية لعوائد الاستثمار سوف تنخفض، مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد الحقيقي للاستثمار، ويؤدي إلى تعريض المستثمرة لانخفاض في قيمتها الحقيقية أي في قوتها الشرائية.

- مخاطر الادارة

وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة في مجال الاستثمار أو النتاج أو التسويق، من شأنها أن تترك آثار عكسية على القيمة السوقية للأوراق لمالية التي يصدرها المشروع نتيجة لتأثيرها على التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل العائد المطلوب على الاستثمار في تلك الاوراق.

- مخاطر الصناعة

تتمثل في ظروف وعوامل خاصة بقطاع و صناعة معينة دون أن يكون لها تأثير مهم خارج هذا القطاع، وتتبع هذه المخاطر من عدة عوامل منها:

- عدم توفر المواد الخام للصناعة، والحملات الاعلانية من المنافسين؛
- ظهور قوانين تمس صناعات معينة بالإضافة الى تغير اذواق المستهلكين؛
- اضرابات العمالية.

[1]– هارون العشي، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

- **خلاصة:**

بعد استعراضنا في هذا الفصل لأهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار والمشروع الاستثماري، استخلصنا أن للاستثمار أهمية بالغة في النمو والتنمية الاقتصادية، ذلك أن نجاح أي دولة في تحقيق تنمية اقتصادية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار عن طريق المشاريع الاستثمارية وبالمستوى الملائم يضمن لها عائدات مالية مستقبلا موزعة على عدة سنوات، من أجل تحسين الأوضاع المعيشية وتحقيق الرخاء للأفراد والتطور المستمر للمؤسسات القائمة في البلد.

الفصل الثاني

تجربة الوكالة الوطنية

لتطوير الاستثمار (ANDI)

- **تمهيد:**

شهدت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تطورات تهدف للتكييف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فبالإضافة الى الحوافز الجبائية وشبه جبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام خول لهذه الوكالة تسهيل ودعم وترقية الاستثمار في الجزائر من خلال تسيير ومنح ضمانات ومزايا مرتبطة بها.

ومحاولة منا دراسة دور هذه الوكالة في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر، اخترنا أن يكون هذا الجانب دراسة تطبيقية لتجربة هذه الوكالة في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر، وعلى هذا لأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- تقديم عام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الجزائر
- الاستثمارات المؤهلة من مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الجزائر
- حصيلة المشاريع الاجمالية لنشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الجزائر

I. تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر

تجاوزا لصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية وتشجيعا لجل الاستثمارات الوطنية، قامت الدولة الجزائر بإنشاء عدة هيئات اعتمدتها لدعم المشاريع الاستثمارية، نذكر بالخصوص الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهذا بهدف تركيز الجهود لترقية الاستثمار في اطار هيكل موحد.

I. 1. نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص "وكالة"[1]، وهذا بواسطة الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الانشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات فضلا عن الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الاعتبارات أو الرخص[2]، وعملا بأحكام المادة 6 من الامر 01-03 صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها[3].

وتعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفق المادة رقم 1 من الامر 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[4]، تخضع لوصايتين، الاولى إدارية تحت سلطة رئيس الحكومة وأخرى سلطة عملية تخضع لوصاية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالمساهمة وتطوير الاستثمار.

يوجد مقرها في مدينة الجزائر ولها هياكل وأجهزة تعمل على تجسيد دعم وتطوير الاستثمارات في شكل انشاء مؤسسات او اعادة هيكلتها وتأهيلها وتوسيع وحدات الإنتاج هذه الهياكل والأجهزة هي الشبابيك الوحيدة اللامركزية موزعة عبر 48 ولاية على المستوى الوطني، تشمل الادارات والهيئات العمومية المعنية، كما يمكنها انشاء مكاتب تمثيل في الخارج وتحدد عدد الهياكل المحلية والمكاتب في الخارج ومكان تواجدها عن طريق التنظيم[5].

I. 1.1.الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية امام المستثمرين المحليين ولأجانب تم إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على مستوى كل ولاية في القطر الجزائري تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية لتسهيل عملية الاستثمار.

---

[1]- منصوري الزين، "**تشجيع الاستثمارات وأثره على التنمية الاقتصادية**"، ط1، دار الراية، عمان، 2012، ص109.

[2]- عوادي مصطفى، ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان: "**اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، جامعة الوادي، يومي 07/06 ديسمبر 2017.

[3]- لعميري خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

[4]- **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 55، الصادرة في 26 سبتمبر 2001.

[5]- منصوري الزين، **مرجع سابق**، ص110.

أ- تعريف الشباك الوحيد اللامركزي: الشباك الوحيد الغير مركزي هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية يضم في داخله، علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي[1]:

- تأسيس وتسجيل الشركات؛
- الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء؛
- المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

على هذا النحو هو مكلف باستقبال المستثمرين، استلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بخدمات الإدارات والهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، وتوجيهها للمصالح المعنية وحسن إنهائها.

ب- دور شباك الوحيد اللامركزي

يتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية لهذا الغرض يؤهل ممثلو الإدارات والهيئات الموجودون على مستوى المراكز لتسليم كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستواهم، وتقديم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار وتكوين الشركات، ويكلفون بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون، من أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل تجاه المستثمرين، تم إدخال تعديلات بغرض السماح لإنشاء فضاء ضروري لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية، إن الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على المعلومة البسيطة بل تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة، وهذا بفضل التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع الممنوح من طرف الإدارات والهيئات المعنية لممثليهم داخل الشباك.

ج- أجهزة الوكالة

يضم الشباك الوحيد اللامركزي المنصب على مستوى الولاية أربع مراكز تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها وكذا لإنجاز المشاريع[2]:

- **مركز تسيير المزايا:** يكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات بواسطة التشريع المفعول، باستثناء تلك الموكلة للوكالة؛

---

[1]- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، http://www.andi.dz/index.php/ar/faq/88-faqs/163-dispositif-d-encouragement-et-d-incitation ، تاريخ الزيارة 04-04-2019

[2]- زينات أسماء، "**مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر بإستخدام تحفيزات جبائية**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد33، 2016، ص 120.

- **مركز استفاء الإجراءات:** ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع؛
- **مركز الدعم لإنشاء المؤسسات:** ويكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات؛
- **مركز الترقية الإقليمية:** ويكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانيات المحلية.

ومما يدعم هذه المراكز وبذلك يدعم الاستثمار أن لقرارات أعضاء هذه المراكز الحجية أمام الإدارات التابعة لها، ولا يتوقف الدعم والمساندة عند كل هذا فيمكن أن تستفيد الاستثمارات من المساعدات والدعم المنصوص عليهما في حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية.

كما يحتفظ المستثمر بالحقوق المكتسبة فيما يخص المزايا والحقوق الأخرى التي استفادة منها بموجب التشريعات السابقة لهذا القانون و التي أنشأت تدابير لتشجيع الاستثمارات إلى غاية انقضاء مدة هذه المزايا.

ولتحسين وتفعيل دورها مكن المشرع الوكالة من منح امتيازات كثيرة للمستثمرين حتى تسهل لهم العملية الاستثمارية في الجزائر وأظهرت الدولة أنها ستقف معهم وترافقهم.

I. 2. مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تتولى الوكالة الوطنية في ميدان الاستثمارات الاتصال مع الادارات والهيئات المعنية على الخصوص بالمهام التالية[1]:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل القيم بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة واللامركزية؛
- تسيير ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في اطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار المذكور في المادة 28 من الامر 01-03؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال الاعفاء؛
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار؛
- تقديم كل الخدمات الادارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين، وتبلغهم بقرار القبول أو رفض الاستثمار المرغوب والمزايا والحوافز المطلوبة، وهذا في مدة اقصرها 30 يوم من تاريخ ايداع الطلب، تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه اياها؛

[1]- زينات أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص109.

- في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوطنية التي يتاح لها أجل أقصره 15 يوم للرد عليه؛
- كما يمكن أن قرار الوكالة موضوع طعن امام القضاء؛
- تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي والسياحي الخدماتي؛
- يبين قرار الوكالة زيادة على اسم المستفيد المزايا الممنوحة اياها وكذا الواجبات التي تقع على عاتقه طبقا للقانون.

II. الاستثمارات المؤهلة من مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر

يقصد بالاستثمار من خلال الامر التشريعي رقم 01-03 كل عملية اقتناء الأصول الموجهة لجلب رؤوس الأموال المستدامة لممارسة نشاط اقتصادي منتج، سواء كان هذا الاقتناء ضمن نطاق استحداث وإنشاء أنشطة جديدة ، توسيع الطاقة الإنتاجية أو إعادة التوطين وإعادة التأهيل واستعادة الأنشطة، ولا سيما في سياق الخصخصة الجزئية أو الكلية، وكذا المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية[1].

وتقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر من خلال الامر التشريعي رقم 01-03 مجموعة من الحوافز والامتيازات، يمكن ان يستفيد منها كل شخص طبيعي أو معنوي، مقيم أو غير مقيم، يرغب في إنشاء شركة خاضعة للقانون الجزائري، وقع اختياره على الاستثمار في نشاط اقتصادي لإنتاج السلع والخدمات غير المستثناة[2].

لا يمكن للأشخاص الذين استفادوا من الامتيازات الجبائية في إطار مختلف أجهزة دعم التشغيل (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، الاستفادة من جهاز دعم الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلا بعد[3]:

- انتهاء فترة الإعفاء فيما يخص مرحلة الاستغلال الممنوحة في إطار نظام جهاز دعم التشغيل؛
- التخلي عن امتيازات جهاز دعم التشغيل.

والاستثمارات التي يبادر بها الأجانب سواء كان الشخص طبيعي أو معنوي، أن تنجز بالشراكة مع مستثمرين وطنيين مقيمين من القطاع العام أو الخاص وذلك بعد أن يحصل هذا الأخير على نسبة 51% من رأس المال الاجتماعي للشركة المنشأة في إطار الشراكة[4].

---

[1]- **الجريدة الرسمية الجزائرية**، عدد47، تاريخ صدور 22-08-2001، ص5.

[2]- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، http://www.andi.dz/index.php/ar/faq/88-faqs/163-dispositif-d-encouragement-et-d-incitation ، تاريخ الزيارة 04-04-2019.

[3]- **نفس المرجع** ، تاريخ الزيارة 04-04-2019.

[4]- منتديات الجلفة، **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، https://www.djelfa.info/vb/archive/ndex.php/t-616230.html، تاريخ الزيارة 04-04-2019.

II. 1. الاستثمارات المؤهلة للاستفادة من مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تشمل الاستثمارات المؤهلة للاستفادة من المزايا التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كل النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، الغير مستثناة في إطار الاستثمارات الوطنية و/ أو الأجنبية، بحيث تتمثل مجمل انواع الاستثمارات المؤهلة المستفادة من المزايا المقدمة في[1]:

II. 1.1. إنشاء جديد :

خلق مشروع استثماري غير موجود أو ليس قائم عن طريق استغلال وسائل إنتاج جديدة والتي هي من وجهة نظر اقتصادية تتناسب مع زيادة حقيقية في أسهم رأس المال الوطني، ويستثنى من مفهوم "إنشاء جديد"، استعادة الأنشطة القائمة تحت اسم آخر أو الشكل القانوني بما فيها المصحوبة باستثمارات إضافية و / أو خلق الاستثمار من السلع أو المعدات المستعملة في النشاط القائم.

II. 1.2. توسيع قدرات الإنتاج بواسطة إدراج استثمارات تكميلية:

ويقصد بالتوسيع هو الاكتساب أو الاقتناء بنفس الشكل الجبائي للرأس المال والأصول الدائمة من أجل زيادة طاقتها الإنتاجية أو توسيع إنتاجها من السلع والخدمات، يستثنى من مفهوم "التوسيع"، اقتناء معدات إضافية ولواحق ذات صلة كذلك اقتناء معدات التجديد أو استبدال أخرى الموجودة منها.

II. 1. 3. إعادة التأهيل:

عملية اقتناء السلع والخدمات الموجهة لمجابهة العتاد المستعمل والمعدات القائمة أو الموجودة سابقا القديمة منها خاصة وذلك لزيادة الإنتاجية.

II. 2. المزايا الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المخصصة للاستثمار:

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]، توجد ثلاثة مستويات من المزايا تتمثل في:

- مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة القابلة للاستفادة؛
- مزايا إضافية لفائدة الأنشطة ذات الامتياز و / أو التي تخلق فرص عمل؛
- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

---

[1]– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015، تاريخ الزيارة 19-03-2019.

[2]– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **الاستثمار في الجزائر**، http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages، تاريخ الزيارة 19-03-2019.

II.1.2. مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة القابلة للاستفادة: وتتمثل في:

أولا: المشاريع المنجزة في الشمال: تستفيد من[1]:

أ-مرحلة الإنجاز:

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الاعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

ب-مرحلة الاستغلال:

لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل إبتداءا من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)؛
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

[1]- جاري فاتح، وشلال زهير، "**دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على ضوء القانون الجديد لترقية الاستثمار في الجزائر الواقع والآفاق (2016/2002)**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد09، جانفي 2018، ص9.

ثانيا: الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة:

أ-مرحلة الإنجـاز:

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الاعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز؛
- الاعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال؛
- التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:

- بالدينار الرمزي للمتر مربع ($م^2$) خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة؛
- بالدينار الرمزي للمتر مربع ($م^2$) لفترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

ب- مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:

- اعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- اعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

II. 2.2. مزايا إضافية لفائدة الأنشطة ذات الامتياز و/ أو التي تخلق فرص عمل: وتتمثل في[1]:

يتعلق الأمر في المقام الأول بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية والفلاحية، هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار وفي الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.

أما النوع الثاني من المزايا الإضافية فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر بـ 5 سنوات على مرحلة الاستغلال.

II.3.2. المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني: ويتعلق الامر بـ[2]:

أولا: مرحلة الإنجاز

- كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز؛

- منح إعفاء أو تخفيض، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح؛

- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

ثانيا: مرحلة الاستغلال

- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات؛

- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

[1]– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **مرجع سبق ذكره**، http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages، تاريخ الزيارة 03-19-2019.

[2]– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **مرجع سبق ذكره**، http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages، تاريخ الزيارة 03-19-2019.

III. الحصيلة المشاريع الاجمالية لنشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الجزائر:

سنحاول من خلال هذا لجزء تقديم حصيلة مفصلة للمشاريع المدعمة من قبل الوكالة للفترة 2017/2002:

III. 1. حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها من (2002-2017): تظهر الاستثمارات المصرحة لدى الوكالة الوطنية للاستثمار كما يلي:

III. 1.1. بيانات التصريح بالاستثمار في الجزائر من (2002-2017): تتوزع الاستثمارات المصرح بها في الجزائر وفق للجدول التالي:

الجدول رقم (01): بيانات التصريح بالاستثمار في الجزائر (2002-2017)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 334	98,58%	11 780 833	82,38%	1 098 011	89,15%
الاستثمار الأجنبي	901	1,42%	2 519 831	17,62%	133 583	10,85%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

الشكل رقم(04): التصريح بالاستثمار في الجزائر(2002-2017) للجدول رقم 01

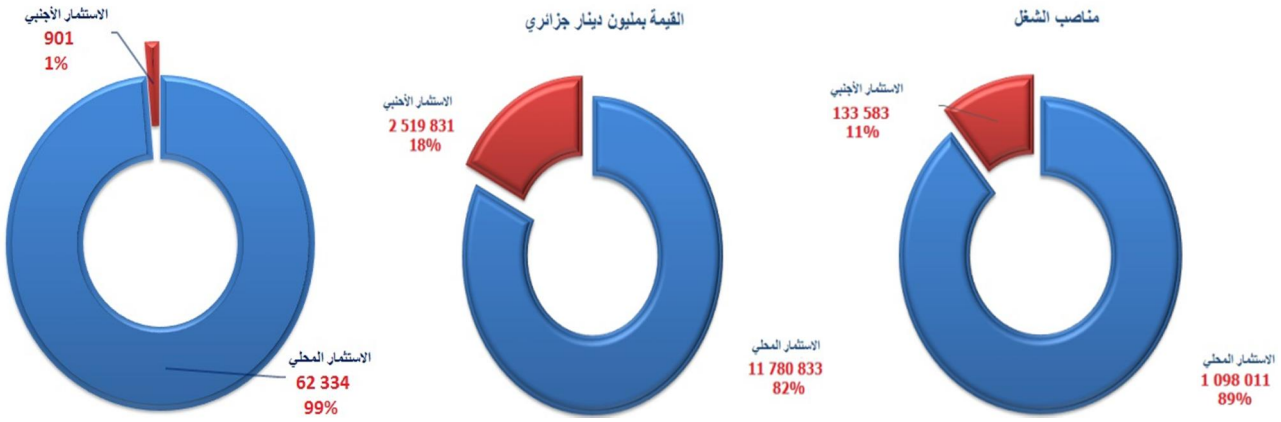

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

يوضح لنا الجدول السابق إجمالي المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال السنوات الماضية والتي بلغت أكثر من 63 ألف مشروع استثماري بقيمة 14300664 مليون دينار جزائري، كما نلاحظ أن هذه الاستثمارات وفرت 1231594 منصب شغل، إضافة الى أن الاستثمارات المحلية شكلت 98.58 % من إجمالي هذه المشاريع.

III. 2.1. حسب قطاع النشاط: تتوزع الاستثمارات المصرح بها حسب هذا القطاع وفق للجدول التالي:

جدول رقم(02): توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب قطاع النشاط (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 342	2,12%	260 750	1,82%	55 240	4,49%
البناء	11 031	17,44%	1 331 679	9,31%	242 428	19,68%
الصناعة	12 698	20,08%	8 373 763	58,56%	538 558	43,73%
الصحة	1 093	1,73%	221 383	1,55%	25 968	2,11%
النقل	29 267	46,28%	1 164 966	8,15%	158 780	12,89%
السياحة	1 266	2,00%	1 228 830	8,59%	77 158	6,26%
الخدمات	6 531	10,33%	1 272 057	8,90%	125 014	10,15%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,08%	4 100	0,33%
الاتصالات	5	0,01%	436 322	3,05%	4 348	0,35%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

الشكل رقم(05): توزيع الاستثمارات في الجزائرحسب قطاع النشاط (2002-2017) للجدول رقم 02

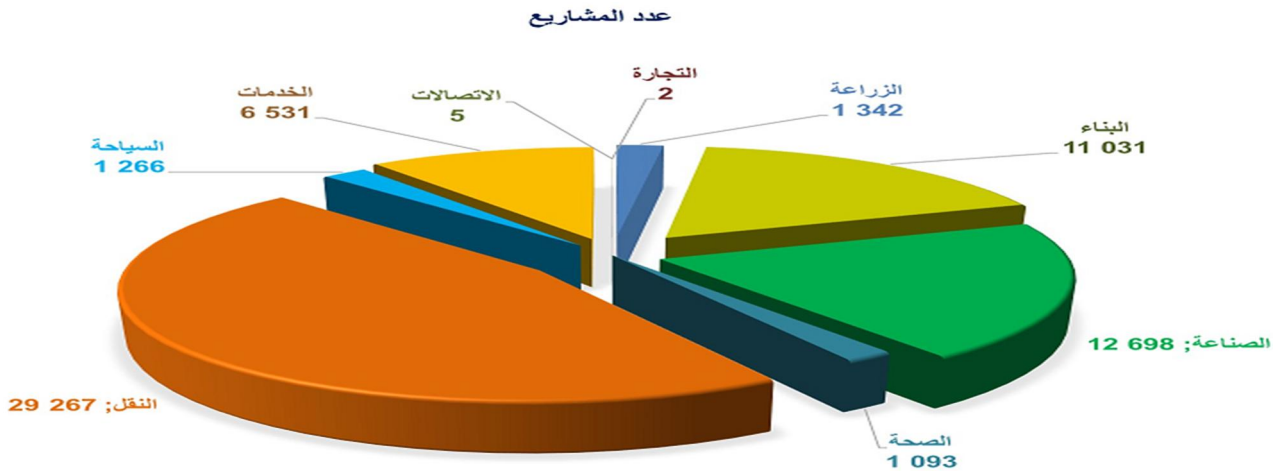

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

يوضح لنا الجدول السابق توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب قطاع النشاط، مبينا ان قطاع النقل استحوذ على العدد الاكبر من المشاريع المنجزة خلال الفترة الممتدة بين 2002 إلى 2017 حيث سجلت حوالي 29267 مشروع، أي مايعادل نسبة 46.28 % من إجمالي عدد المشاريع المنجزة، ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 20.08% من اجمالي المشاريع، ثم قطاع البناء بنسبة 17.44 % من اجمالي المشاريع، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 10.33 % من اجمالي المشاريع، في حين لم يسجل قطاع الزراعة سوى 1342 مشروع بنسبة 2.12 % من عدد المشاريع، وسجل قطاع السياحة 1266 مشروع بنسبة 2.00 %، وقطاع الصحة 1093 مشروع بنسبة 1.73%، كما سجل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية سوى 5 مشاريع بنسبة 0.01%.

I. 3.1. حسب نوع الاستثمار: تتوزع الاستثمارات المصرح بها حسب هذا القطاع وفق للجدول التالي:

جدول رقم(03): توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب نوع الاستثمار (2002-2017)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
انشاء	36 305	57,41%	7 716 693	53,96%	693 412	56,30%
توسيع	25 786	40,78%	5 698 257	39,85%	512 002	41,57%
اعادة هيكلة	3	0,00%	479	0,00%	92	0,01%
اعادة تأهيل	987	1,56%	315 784	2,21%	13 361	1,08%
اعادة تأهيل - توسيع	154	0,24%	569 452	3,98%	12 727	1,03%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

الشكل رقم(06): التمثيل البياني لبيانات توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب نوع الاستثمار (2002-2017) للجدول رقم 03

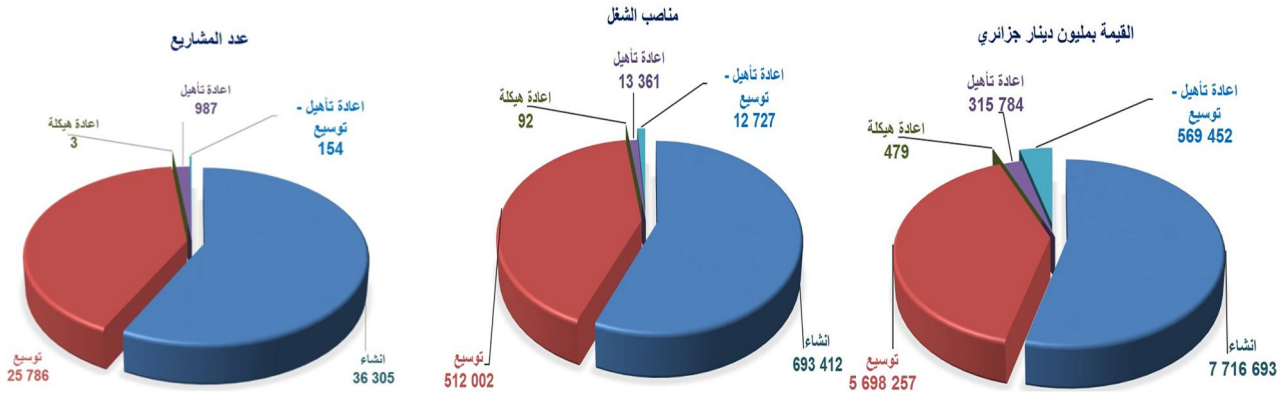

المصدر: الوكالة الوطنية الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

يوضح لنا الجدول السابق توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب نوعها، حيث نلاحظ أن أغلب المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2002 إلى 2017 كانت عبارة عن انشاءات جديدة حيث استحوذت على نسبة 57.41 % من اجمالي المشاريع، والتي وفرت أزيد من 693 ألف منصب شغل، ثم تليها المشاريع الموسعة حيث بلغت أكثر من 25 ألف مشروع بنسبة 40.78% من اجمالي المشاريع، في حين بلغت نسبة المشاريع المعاد تأهيلها 1.56 % بمبلغ يفوق 315 مليار دينار جزائري، كما بلغ عدد المشاريع الموسعة والمعاد تأهيلها 154 مشروع وأخيرا المشاريع المعاد هيكلتها حيث سجلت 3 مشاريع موفرة بذلك 92 منصب شغل.

III. 4.1. حسب قطاع القانوني: تتوزع الاستثمارات المصرح بها حسب هذا القطاع وفق للجدول التالي:

جدول رقم(04): توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب قطاع القانوني (2002-2017)

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	61 926	98,8%	8 570 379	88,2%	1 050 246	94,5%
العمومي	1 197	1,1%	4 518 781	10,7%	131 914	4,9%
المختلط	112	0,1%	1 211 505	1,0%	49 434	0,7%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

الشكل رقم(07): توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب قطاع القانوني (2002-2017) للجدول رقم04

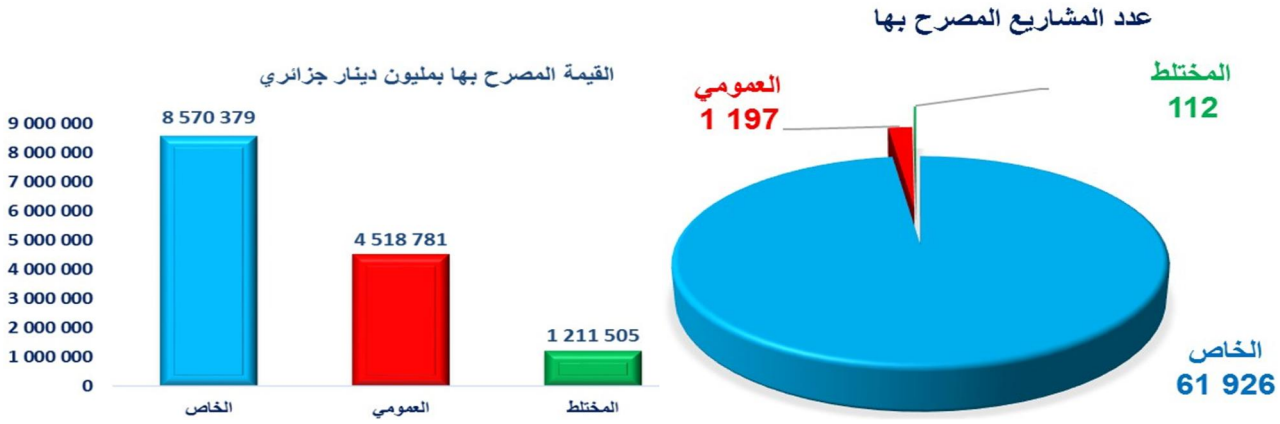

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الاستثمارات الخاصة في الجزائر قد استحوذت على العدد أكبر من إجمالي المشاريع، حيث بلغت أكثر من 61 ألف مشروع استثماري ما يعادل نسبة 98.8 %، ما يؤكد لنا نمو القطاع الخاص في الجزائر، والذي وفر 1050246 منصب شغل، ثم يليه القطاع العمومي بنسبة 1.1% من

إجمالي المشاريع بقيمة 4518781 مليون دينار جزائري والذي وفر أزيد من 131 ألف منصب شغل، وأخيرا القطاع المختلط بنسبة 0.1 % من اجمالي المشاريع بقيمة 1211505 والذي وفر أزيد 49 ألف منصب شغل.

III. 5.1. المشاريع التي تشرك الاجانب : تتوزع الاستثمارات المصرح بها و التي تشرك الاجانب وفق للجدول التالي:

جدول رقم(05): توزيع المشاريع الاستثمارية التي تشرك الاجانب (2002-2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوربا	472	1 148 208	78 415
فيما بيها الاتحاد الاوربي	332	666 499	**44 646**
اسيا	114	169 732	11 761
امريكا	18	68 813	3 737
الدول العربية	262	1 057 257	34 462
إفريقيا	6	39 686	609
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	28	33 160	4 335
المجموع	**901**	**2 519 831**	**133 583**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

الشكل رقم(08): توزيع الاستثمارات في الجزائر التي تشرك الاجانب (2002-2017) للجدول رقم05

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

يبين لنا الجدول السابق أن معظم المشاريع الاستثمارية في الجزائر مشتركة مع أوربا، حيث بلغت 472 مشروع من إجمالي هذه المشاريع والتي وفرت أزيد من 78 ألف منصب شغل ثم تليها المشاريع المشتركة فيما بيها الاتحاد الاوربي بـ 332 مشروع من إجمالي المشاريع وهذا مايكرس التبعية التكنولوجية والتجارية، ثم الدول

العربية بـ 262 مشروع، ثم آسيا ب 114 مشروع، ثم المشاريع المشتركة مع الشركات متعددة الجنسيات بـ 28 مشروع، ثم أمريكا بـ 18 مشروع، وإفريقيا بـ 6 مشاريع وأخيرا أستراليا بمعدل مشروع واحد من إجمالي المشاريع.

III. 2. حجم المشاريع المقدمة على المستوى الوطني سنة 2018: تظهر الاستثمارات المصرحة لدى الوكالة الوطنية للاستثمار كما يلي خلال 2018 كما يلي:

III. 1.2. حصيلة المشاريع الكلية المصرح بها 2018: تتوزع المشاريع الاستثمارية الكلية المصرح بها كما يلي:

الشكل رقم (09): ملخص الأرقام الأساسية للمشاريع الاستثمارية لسنة 2018

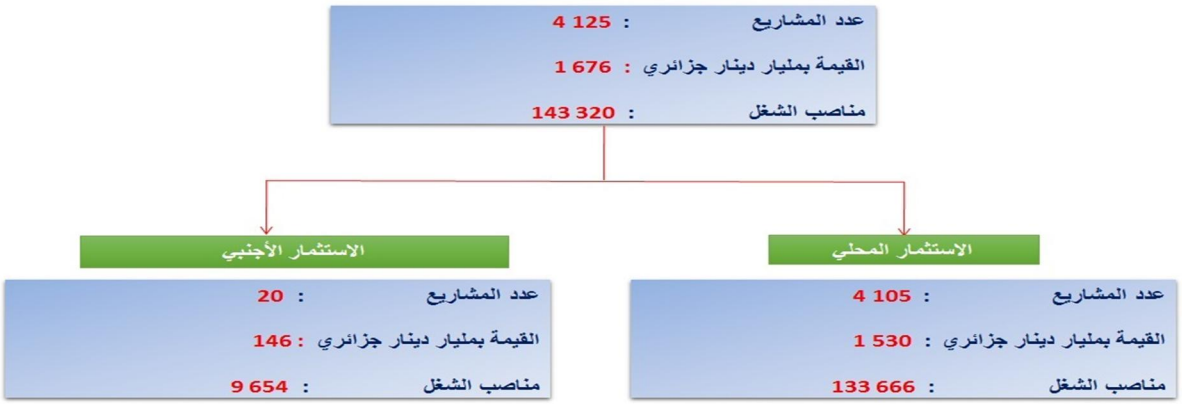

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

من خلال الشكل الموضح أعلاه لعدد مشاريع الاستثمارية المصرح بها لسنة 2018 قد بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها لسنة 2018 ب:4125 مشروع وهذا بقيمة قدرت 1676 مليار دينار جزائري، حيث وفرت 143320 منصب شغل، حيث احتل الاستثمار المحلي الحصة الاكبر من حجم المشاريع الاجمالية من حيث عدد المشاريع التي قدرت بـ 4105 مشروع، ورأس المال المستثمر الذي بلغ 1530 مليار دينار جزائري، وأكثر من 133 ألف منصب شغل مقارنة بالاستثمار الاجنبي.

III. 2.2. حسب نوع الاستثمار: تتوزع حصيلة المشاريع الإستثمارية لسنة 2018 حسب نوع الاستثمار وفق للجدول التالي:

جدول رقم (06): حصيلة المشاريع الإستثمارية لسنة 2018 حسب نوع الاستثمار

نوع الستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
انشاء	2 525	61,21%	1 155 144	68,92%	98 182	68,51%
توسيع	1 575	38,18%	440 184	26,26%	42 134	29,40%
اعادة هيكلة	25	0,61%	80 821	4,82%	3 004	2,10%
المجموع	**4 125**	**100%**	**1 676 149**	**100%**	**143 320**	**100%**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

الشكل رقم(10): حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 حسب نوع الإستثمار للجدول رقم06

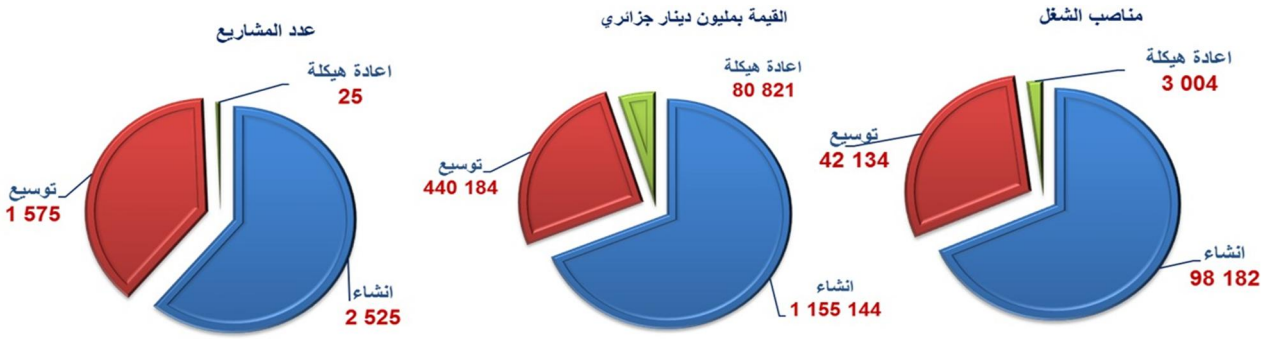

المصدر: الوكالة الوطنية لتطرير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

يوضح لنا الجدول السابق توزيع الاستثمارات حسب نوعها، حيث نلاحظ ان أغلب المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال سنة 2018 كانت عبارة عن انشاءات جديدة حيث استحوذت على نسبة 61.21 % من اجمالي المشاريع، التي وفرت ازيد من 98 ألف وظيفة ثم تليها مشاريع التوسيع حيث بلغت أكثر من ألف مشروع بنسبة 38.18 % من إجمالي المشاريع، وأخيرا المشاريع المعاد هيكلتها حيث سجلت 25 مشروع موفرة بذلك 3004 وظيفة.

III. 3.2. حسب قطاع الصناعة الفرعي: تتوزع حصيلة المشاريع الإستثمارية لسنة 2018 حسب قطاع الصناعة الفرعي وفق للجدول التالي:

جدول رقم(07): حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 حسب قطاع الصناعة الفرعي

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الصناعات الكيمائية المطاط والبلاستيك	577	25,16%	233 059	22,44%	20 895	22,66%
الصناعات الغذائية	575	25,08%	241 439	23,24%	21 927	23,78%
صناعات الصلب، المعدنية الميكانيكية والكهربائية	420	18,32%	295 499	28,45%	26 654	28,91%
صناعات الخشب والفلين والورق والطباعة	316	13,78%	118 307	11,39%	9 317	10,10%
مواد البناء الخزف والزجاج	209	9,11%	109 614	10,55%	8 578	9,30%
الصناعات النسيجية و الملابس	76	3,31%	12 241	1,18%	2 340	2,54%
صناعات اخرى	60	2,62%	7 493	0,72%	918	1,00%
مناجم محاجر	41	1,79%	18 570	1,79%	1 191	1,29%
صناعات الجلد و الاحذية	18	0,78%	2 453	0,24%	389	0,42%
الماء الطاقة	1	0,04%	9	0,00%	2	0,00%
المجموع	2 293	100%	1 038 684	100%	92 211	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 2019-02-25.

يوضح لنا الجدول السابق توزيع الاستثمارات حسب قطاع الفرعي في الجزائر لسنة 2018، حيث استحوذت الصناعات الكيميائية المطاط والبلاستيك على نسبة 25.16 % من اجمالي المشاريع والتي وفرت أزيد من 20 ألف منصب شغل ثم تليها الصناعات الغذائية بنسبة 25.08 % من اجمالي المشاريع ثم تليها صناعات الصلب المعدنية الميكانيكية والكهربائية بنسبة 18.32 % بمبلغ 295499 دينار جزائري، ثم يليها صناعة الخشب والفلين والورق والطباعة بنسبة 13.78%، يليها مواد البناء الخزف والزجاج بنسبة9.11 % حيث وفرت أكثر من 8 آلاف منصب شغل يليها صناعة النسيجية والملابس بنسبة 3.31% وصناعات أخرى بنسبة 2.62% ومناجم و محاجر بنسبة 1.79% وصناعة الجلد وأحذية بنسبة 0.78% حيث وفرت 389 وظيفة وأخيرا الماء والطاقة حيث سجلت مشروع واحد موفرة بذلك وظيفتين فقط.

III. 4.2. حسب نوع النشاط: تتوزع حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 حسب نوع النشاط وفق للجدول التالي:

جدول رقم(08): حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 حسب نوع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	226	5,48%	82 833	4,94%	9 292	6,48%
البناء	927	22,47%	121 535	7,25%	12 300	8,58%
الصناعة	2 293	55,59%	1 038 684	61,97%	92 211	64,34%
الصحة	122	2,96%	55 478	3,31%	4 601	3,21%
النقل	3	0,07%	1 617	0,10%	132	0,09%
السياحة	299	7,25%	310 079	18,50%	17 407	12,15%
الخدمات	255	6,18%	65 923	3,93%	7 377	5,15%
المجموع	**4 125**	**100%**	**1 676 149**	**100%**	**143 320**	**100%**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 2019-02-25.

يوضح لنا الجدول السابق توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب قطاع النشاط بينا أن قطاع الصناعة إستحوذ على عدد كبير من المشاريع المنجزة خلال سنة 2018 حيث سجلت حوالي 2293 مشروع أي ما يعادل 55.59 % من اجمالي عدد المشاريع المنجزة، ثم يليه قطاع البناء بنسبة 22.47 %، ثم يليه قطاع السياحة بنسبة 7.25 % من إجمالي المشاريع، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 6.18 % من إجمالي المشاريع، ثم يليه قطاع الزراعة بنسبة 5.48 % من إجمالي المشاريع، في حين بلغت نسبة المشاريع الصحة 2.96 % بمبلغ 55478 مليون دينار جزائري، وأخيرا النقل حيث سجلت ثلاث مشاريع موفرة بذلك 132 منصب شغل.

III. 5.2. حسب الحالة القانونية: تتوزع حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 حسب الحالة القانونية وفق الجدول التالي:

جدول رقم (09): حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 حسب الحالة القانونية

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	4 102	99,44%	1 540 373	91,90%	137 877	96,20%
العمومي	14	0,34%	105 703	6,31%	3 912	2,73%
المختلط	9	0,22%	30 073	1,79%	1 531	1,07%
المجموع	**4 125**	**100%**	**1 676 149**	**100%**	**143 320**	**100%**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

الشكل رقم(11): حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 حسب الحالة القانونية للجدول رقم 09

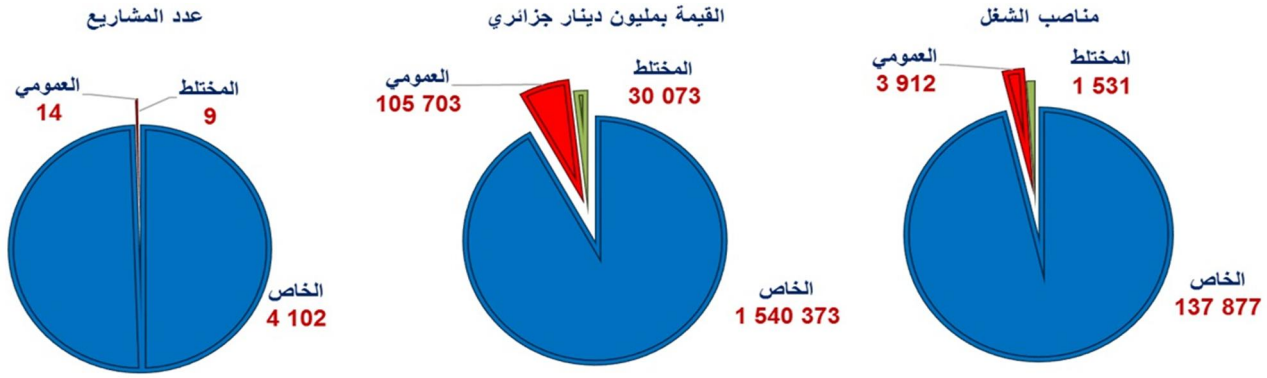

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار لسنة 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

نلاحظ من الجدول السابق أن الاستثمار الخاص قد تحصل على العدد الكبير من إجمالي المشاريع حيث بلغت أكثر من 4 آلاف مشروع إستثماري، مايعادل نسبة 99.44 %، مايؤكد نمو في القطاع الخاص في الجزائر، والذي وفر أزيد من 137 ألف وظيفة، ثم يليه القطاع العمومي بنسبة 0.34 % من إجمالي المشاريع، وأخيرا القطاع المختلط بنسبة 0.22 % من اجمالي المشاريع بقيمة أكثر من 30073 مليون دينار جزائري والذي وفر أزيد من ألف منصب شغل.

II. 6.2. المشاريع الاستثمارية المصرح بها لسنة 2018 موزعة حسب المنطقة الجغرافية:

أولا: حسب عدد المشاريع: تتوزع حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 حسب عدد المشاريع وفق الجدول التالي:

جدول رقم(10): عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 حسب المنطقة الجغرافية

الفيمة بمليون دينار جزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
شمال وسط	1 298	551 434	48 687
شمال غرب	685	320 347	25 071
شمال شرق	444	240 784	17 850
الهضاب العليا غرب	136	85 294	4 034
الهضاب العليا وسط	164	51 212	3 600
الهضاب العليا شرق	798	260 033	27 624
جنوب غرب	113	41 649	3 478
جنوب شرق	453	118 488	12 150
الجنوب الكبير	34	6 908	826
المجموع	**4 125**	**1 676 149**	**143 320**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 2019-02-25.

من خلال الجدول السابق لملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها لسنة 2018، أن منطقة شمال وسط قد استحوذت على العدد الاكبر من المشاريع المصرحة بها حيث بلغت أزيد من ألف مشروع الاستثماري، وهذا بأكثر من 551434 مليون دينار جزاري، موفرة بذلك أكثر من 48 ألف منصب شغل، لتليها منطقة الهضاب عليا شرق 798 مشروع إستثماري بقيمة 260033 مليون دينار جزائري وبأكثر من 27 ألف من منصب شغل، ثم منطقة شمال غرب بأزيد من 600 مشروع إستثماري بقيمة 320347 مليون دينار جزائري وبحوالي 25 ألف من منصب شغل، ثم منطقة شمال شرق وجنوب شرق بأزيد من 400 مشروع إستثماري، وهذا بقيمة 240784 مليون دينار جزائري و118488 مليون دينار جزائري وبحوالي 17 ألف و12 منصب شغل، ثم تأتي منطقتي الهضاب العليا غرب ومنطقة الهضاب العليا وسط بأكثر من 100 مشروع استثماري بقيمة بلغت لكل منهما بـ 85294 و51212 مليون دينار جزائري على التوالي، موفرة بذلك حوالي 4 ألاف و3600 منصب شغل، لتأتي منطقة الجنوب الكبير في المرتبة الاخير بأقل عدد من المشاريع الاستثمارية ب 34 مشروع إستثماري بقيمة بلغت حوالي 6908 مليون دينار جزائري وبـ 826 منصب شغل.

أ- **شمال وسط:** تتوزع حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 في هذه المنطقة وفق الجدول التالي:

جدول رقم(11): عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة شمال وسط

الفيمة بمليون دينار جـزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
الجزائر	417	289 679	22 417
تيزي وزو	168	22 695	3 542
بومرداس	148	63 467	6 194
البليدة	133	51 901	4 434
بجاية	119	23 152	2 196
بويرة	81	30 640	2 568
عين الدفلة	66	16 458	2 146
تيبازة	63	24 936	1 603
الشلف	54	13 288	2 265
المدية	49	15 218	1 322
المجموع	1 298	551 434	48 687

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

الشكل رقم(12): عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة شمال وسط للجدول رقم 11

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

من الجدول السابق الذي يوضح لنا ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها لسنة 2018، لمنطقة شمال وسط نلاحظ أن ولاية الجزائر استحوذت على الحصة أكبر من إجمالي المشاريع المقدمة لهذه المنطقة بـ 417 مشروع استثماري قدرت بأزيد من 289679 مليون دينار جزائري موفرة بذلك أكثر من 22 ألف منصب شغل، ثم تليها ولاية تيزي وزو بـ 168 مشروع من إجمالي المشاريع الاستثمارية بمبلغ 22695 مليون دينار

جزائري، ثم تليها بومرداس بـ 148 مشروع والبليدة بـ 133مشروع من إجمالي المشاريع الإجمالية ثم تليها ولاية بجاية بـ 119 مشروع استثماري قدرت بأزيد من 23152 مليون دينار جزائري موفرة بذلك أكثر من ألفيين وظيفة، ثم تليها ولاية بويرة، عين الدفلة، تيبازة وشلف على التوالي بـ 81، 66، 63 و54 مشروع استثماري من إجمالي المشاريع، بقيمة مالية لكل منهم بـ 30640، 16458، 24936، 13288 مليون دينار جزائري، موفرة بذلك أكثر من 8 آلاف منصب شغل، وأخيرا ولاية المدية حيث سجلت 49 مشروع استثماري موفرة بذلك أزيد من ألف وظيفة.

ب- **شمال غرب:** تتوزع حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 في هذه المنطقة وفق الجدول التالي:

جدول رقم(12): عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة شمال غرب

الفيمة بمليون دينار جـزائري

المنـاطق	عدد المشـاريع	القيمة	مناصب الشغل
وهران	286	186 234	12 445
تلمسـان	98	16 570	1 798
غليزان	72	31 706	3 923
مسـتغانم	71	29 724	2 343
معسـكر	60	18 379	1 532
عين تيموشـــنت	56	22 156	1 926
سـيدي بلعباس	42	15 578	1 104
المجموع	685	320 347	25 071

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

الشكل رقم(13): التمثيل البياني لبيانات ملخص عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة شمال غرب للجدول رقم 12

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

من الجدول السابق، يوضح لنا لمنطقة شمال غرب نلاحظ أن ولاية وهران استحوذت على 286 من عدد المشاريع بقيمة مالية فاقت 186234 مليون دينار جزائري وبلغ عدد مناصب شغل باكتر من 12 الف منصب شغل، تليها ولاية تلمسان بـ 98 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ 16570 مليون دينار جزائري، بأزيد من 1700 منصب شغل، لتليها كل من ولايتي غيلزان ومستغانم بـ 72، 71 مشروع استثماري بقيمة مالية فاقت 31706مليون و29724 مليون دينار جزائري لكل منهما، بـ 3923 و2343 منصب شغل، تم تليها كل من ولاية معسكر، عين تموشنت وسيدي بلعباس حيت تراوحت عدد المشاريع لهذه الولايات بـ 60 و56 و42 مشروع استثماري بمبالغ مالية متفاوتة قدرت بـ 18379 و22156 و15578 مليون دينار جزائري، موفرة بذلك عدد معتبر من المناصب الشغل تراوحت مابين 1926 و1104 منصب شغل.

ت- شمال شرق: تتوزع حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 في هذه المنطقة وفق الجدول التالي:

جدول رقم(13): عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة شمال شرق

الفيمة بمليون دينار جزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
قسنطينة	140	43 943	4 317
عنابة	67	81 141	4 589
ميلة	67	15 918	1 843
جيجل	49	8 702	1 340
الطارف	48	18 093	1 399
قلمة	32	9 678	792
سكيكدة	29	60 130	3 274
سوق اهراس	12	3 179	296
المجموع	444	240 784	17 850

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

الشكل رقم(14): عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة شمال شرق للجدول رقم 13

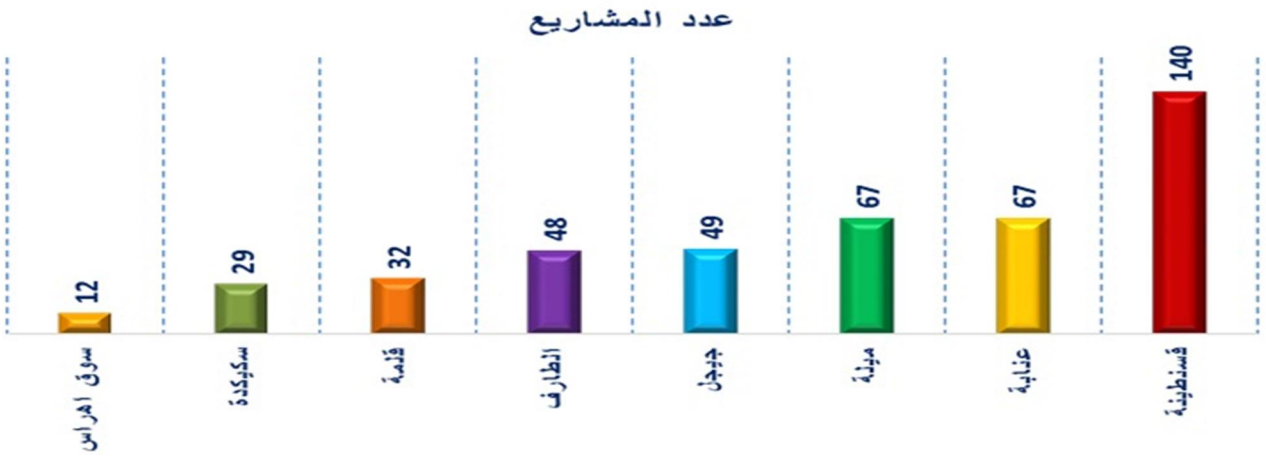

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

من الجدول السابق الذي يوضح لنا ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها لسنة 2018، لمنطقة شمال شرق نلاحظ أن ولاية قسنطينة استحوذت على 140 من عدد المشاريع بقيمة مالية قدرت بـ 43943

مليون دينار جزائري وعدد مناصب شغل بلغ اكتر من 4 آلاف منصب شغل، تليها ولاية ميلة وعنابة بـ 67 مشروع لكل منهما، وقيمة مالية قدرت بـ 81141 و15918 مليون دينار جزائري، وبتوفير 4589 منصب شغل لولاية عنابة و1843 منصب شغل لولاية ميلة، لتليها كل من ولايتي جيجل والطارف بـ 49 و48 مشروع استثماري بفارق مشروع واحد، وبمبلغ مالي قدرة بـ 8702 و18093 مليون دينار جزائري وبتوفير عدد معتبر من مناصب الشغل بأكثر من 1300 منصب شغل، لتأتي بعدها كل من ولاية قالمة سكيكدة وسوق اهراس ب عدد مشاريع تراوحت مابين 32 و12 مشروع استثماري بمبالغ مالية متفاوتة وعدد معتبر من مناصب الشغل.

ث- الهضاب العليا غرب: تتوزع حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 في هذه المنطقة وفق الجدول التالي:

جدول رقم(14): عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة الهضاب العليا غرب

الغيمة بمليون دينار جـزائري

المنـاطق	عدد المشـاريع	القيمة	مناصب الشـغل
تيارت	41	8 224	1 097
سـعيدة	32	9 975	755
تيسـمسـيلت	28	8 998	1 122
البيض	23	56 984	936
نعامة	12	1 114	124
المجموع	136	85 294	4 034

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 2019-02-25.

الشكل رقم(15): عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة الهضاب العليا غرب للجدول رقم 14

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

من الجدول السابق الذي يوضح لنا لمنطقة الهضاب العليا غرب، حيث نلاحظ أن عدد المشاريع الاستثمارية لكل من تيارت وسعيدة وتسمسيلت والبيض والنعامة تراوحت مابين 41 و12 مشروع استثماري، حيث افتكت ولاية تيارت العدد الاكبر من لمشاريع المصرح بها لهذه المنطقة بـ 41 مشروع استثماري، بالإضافة الى ان ولاية البيض افتكت أكبر قيمة مالية مستثمر في تمويل مشاريعها مقارنة بالولايات الأخرى التابعة لهذه المنطقة أما بالنسبة لعدد مناصب العمل فإن ولاية تيارت وتسمسيلت قد وفرت أكبر عدد من مناصب الشغل بتوفير أكثر من ألف منصب شغل لكل منهما.

ج- **الهضاب العليا وسط:** تتوزع حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 في هذه المنطقة وفق الجدول التالي:

جدول رقم(15): عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة الهضاب العليا وسط

الفيمة بمليون دينار جـزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
المسيلة	92	25 109	1 659
الجلفة	45	21 929	1 425
الاغواط	27	4 175	516
المجموع	**164**	**51 212**	**3 600**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

من الجدول السابق الذي يوضح لنا ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة الهضاب العليا وسط نلاحظ أن ولاية المسيلة استحوذت على العدد الاكبر من لمشاريع المصرح بها لهذه المنطقة بـ 92 مشروع استثماري وبقيمة مالية أكثر من 25109 مليون دينار جزائري، موفرة بذلك أزيد من 1600 منصب شغل، لتليها ولاية الجلفة بـ 45 مشروع استثماري بقيمة 21929 مليون دينار جزائري، موفرة بذلك أزيد من 1400 منصب شغل، تم تليها ولاية الأغواط بـ 27 مشروع من حصيلة المشاريع الاجمالية بملغ قدرة بـ 4175 مليون دينار جزائري، موفرة بذلك 516 منصب شغل .

ح- الهضاب العليا شرق: تتوزع حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 في هذه المنطقة وفق الجدول التالي:

جدول رقم(16): عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة الهضاب العليا شرق

القيمة بمليون دينار جزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
سطيف	374	117 969	14 703
برج بو عريريج	134	34 997	4 107
باتنة	130	64 731	5 571
ام البواقي	67	27 568	2 156
خنشلة	53	7 868	319
تبسة	40	6 899	768
المجموع	798	260 033	27 624

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

الشكل رقم(16): عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة الهضاب العليا شرق للجدول رقم 16

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

يوضح لنا الجدول السابق ملخص المشاريع المصرح بها في 2018 لمنطقة الهضاب العليا ، حيث تحصلت ولاية سطيف على حصة الاسد بـ 374 مشروع استثماري من حصيلة المشاريع المقدمة لهذه المنطقة بقيمة فاقت 117969 مليون دينار جزائري موفرة بذلك أزيد من 14 ألف منصب شغل، لتليها ولاية برج بوعريريج بـ 134 مشروع بقيمة 34997 مليون دينار جزائري موفرة بذلك أزيد من 4 آلاف منصب شغل، ثم تليها ولاية باتنة بـ 130 مشروع بقيمة قدرت بـ 64731 مليون دينار جزائري بحيث بلغ عدد المناصب الشغل بـ 5571، لتليها ولاية أم البواقي بـ 67 مشروع استثماري من إجمالي المشاريع بقيمة 27568 مليون دينار جزائري موفرة بذلك أزيد من ألفيين وظيفة، لتليها ولاية خنشلة بـ 53 مشروع استثماري بقيمة 7868 مليون دينار جزائري موفرة بذلك 319 منصب شغل، وأخيرا ولاية تبسة بـ 40 مشروع استثماري بقيمة 6899 مليون دينار جزائري موفرة بذلك 768 منصب شغل.

خ- جنوب غرب: تتوزع حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 في هذه المنطقة وفق الجدول التالي:

جدول رقم(17): عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة جنوب غرب

الفيمة بمليون دينار جـزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
ادرار	66	32 864	2 767
بشار	28	6 497	315
تندوف	19	2 288	396
المجموع	**113**	**41 649**	**3 478**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

من الجدول السابق الذي يوضح لنا ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة جنوب غرب، حيث نلاحظ أن ولاية أدرار استحوذت على العدد الاكبر من لمشاريع المصرح بها لهذه المنطقة بـ 66 مشروع استثماري وبقيمة مالية قدرت بـ 32864 مليون دينار جزائري، موفرة بذلك أزيد من 2767 منصب شغل، لتليها ولاية بشار بـ 28 مشروع استثماري بقيمة 6497 مليون دينار جزائري، موفرة بذلك أزيد من 315 منصب شغل، تم تليها ولاية تيندوف بـ 19 مشروع من حصيلة المشاريع الاجمالية بملغ قدرة 2288 دينار جزائري، موفرة بذلك 396 منصب شغل.

د- **جنوب شرق:** تتوزع حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 في هذه المنطقة وفق الجدول التالي:

جدول رقم(18): عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة جنوب شرق

الفيمة بمليون دينـار جـزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
ورقلة	192	49 516	3 808
الوادي	157	31 462	5 070
بسكرة	53	29 867	2 436
غرداية	51	7 643	836
المجموع	**453**	**118 488**	**12 150**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 25-02-2019.

من الجدول السابق الذي يوضح لنا منطقة جنوب شرق، نلاحظ أن ولاية ورقلة استحوذت على العدد الاكبر من لمشاريع المصرح بها لهذه المنطقة بـ 192 مشروع استثماري بقيمة مالية 49516 مليون دينار جزائري ، موفرة بذلك 3808 منصب شغل، تليها ولاية الوادي بـ 157 مشروع استثماري بقيمة 31462 مليون دينار جزائري، موفرة بذلك 5070 منصب شغل، تم تليها ولاية بسكرة بـ 53 مشروع من حصيلة المشاريع الاجمالية بملغ قدرة بـ 29867 مليون دينار جزائري، وأزيد من الفيين منصب شغل، تم تليها ولاية غرداية بـ 51 مشروع من حصيلة المشاريع الاجمالية بملغ قدرة بـ 7643 مليون دينار جزائري، و836 منصب شغل.

ذ- **الجنوب الكبير:** تتوزع حصيلة المشاريع المصرح بها لسنة 2018 في هذه المنطقة وفق الجدول التالي:

جدول رقم(19): عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة الجنوب الكبير

الفيمة بمليون دينـار جـزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
تمنراست	21	4 148	363
اليزي	13	2 761	463
المجموع	34	6 908	826

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، http://www.andi.dz، تاريخ الزيارة 2019-02-25.

من الجدول السابق الذي يوضح لنا ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها لسنة 2018 لمنطقة جنوب كبير نلاحظ أن ولاية تمنراست قد تحصلت على 21 مشروع استثماري بقيمة مالية قدرت 4148 مليون دينار جزائري، وبـ 363منصب شغل، ثم ولاية اليزي بـ 13 مشروع استثماري بقيمة 6908 مليون دينار جزائري، وبـ 463 منصب شغل.

- خلاصة

من أجل الوصول الي سياسة تحفيزية فعالة وناجحة، قامت الدولة بتنظيم الامتيازات والتحفيزات الممنوحة للمستثمرين وخصصت لها هياكل وأجهزة تسهل عملية اقتناء المشاريع ومنح الامتيازات والمزايا، ففي هذا الفصل وجدنا أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تمنح امتيازات كبيرة تسهل عمل المشاريع الكبرى التي من شأنها تقديم فائدة الى الاقتصاد الوطني ولأصحاب رؤوس الاموال بالإضافة الى المشاريع العادية ، كما تعمل الوكالة على توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل ومحاولتها في القضاء على البطالة بشكل عام.

خاتمة

إن اهتمام الواضح الذي أبدته دول العالم بموضوع استثمار يعكس حقيقة مفادها أن هذا الأخير هر ظاهرة اقتصادية جديرة بدراسة والتفسير، ذلك أن الاستثمار يعتبر أساس التنمية اقتصادية.

وقد أبدت الجزائر إرادة قوية في تمويل ودعم الاستثمار وذلك بوضعها مجموعة من التسهيلات والتحفيزات لجذب المستثمرين وتشجيع الاستثمار كغيرها من الدول، لتتجاوز الوضعية الاقتصادية الصعبة التي يعرفها الاقتصاد في الفترة الحالية ولتمكين المستثمرين سواء محليين أو أجانب من المساهمة في العملية التنموية، بحيث أخذت الدولة على عاتقها توفير مناخ اقتصادي ملائم لإنجاح العملية الاستثمارية، فأرست العديد من الهيئات والهياكل الدعم وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وذلك فإن ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة يتلخص فيما يلي:

أولا: نتائج الدراسة

– يعبر الاستثمار عن إحلال قيمة مالية حالية أكيدة ومتاحة حاضرا، مقابل توقع الحصول على مداخيل مالية مستقبلا؛

– يهدف الاستثمار إلى اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الانتاج وإعادة التأهيل لزيادة الانتاجية؛

– تعدد أنواع الاستثمار من الحقيقي إلى المالي لتحقيق نفع عام أو مصلحة خاصة بغض النظر عن الأداة المستخدمة سواء كانت أوراق مالية أو عقارات، أدوات الاستثمار قصيرة أو طويلة الأجل...إلخ؛

– يعتبر الاستثمار تنظيم يعمل على إنتاج والمبادلة وتداول الاموال من أجل الحصول على الربح؛

– المشروع الاستثماري هو مجموعة متكاملة من النشاطات والعمليات التي تستهلك موارد محدودة من الموارد البشرية أو الموارد المالية من أجل تحصيل مداخيل أو منافع نقدية وغير نقدية لإشباع مختلف حاجات ورغبات أصحاب المصالح؛

– تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI مؤسسة حكومية مسئولة عن تسهيل وترفيه ومرافقة الاستثمار من خلال أجهزة التحفيز؛

– تتمحور أجهزة التحفيز للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على أسس من بينها إجراءات الاعفاء والتخفيض الضريبي؛

– تختلف الامتيازات الممنوحة لمختلف المشاريع الاستثمارية حسب موقع الاستثمار وطبيعته وذلك لتطبيق الاتجاه العام لجهاز الاستثمار الذي مفاده بقدر ما يكون الاستثمار ذو فائدة بقدر ما تعطى له حوافز معتبرة ؛

– يشمل نظام الامتيازات والحوافز المقدمة من نظامين الأول يطبق على الاستثمارات الجارية والمنجزة خارج نطاق المراد تطويرها والثاني نظام استثنائي يطبق على الاستثمارات الجارية والمنجزة في المناطق المراد تطويرها وترقى اهتمام خاص من طرف الدولة وتشمل مناطق الجنوب والهضاب العليا؛

– تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ميدان الاستثمار استقبال المستثمرين وإعلامهم ومساعدتهم؛

– تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على السهر على اترام الالتزامات التي تعهد لها المستثمرين خلال الاعفاء؛

– تعمل الوكالة على تسيير منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار القوانين و التشريعات المعمول بها؛

– تحرص الوكالة الوطنية من خلال شباك الوحيد اللامركزي أن تكون المخاطب الوحيد لصاحب المشروع من أجل من أجل تحقيق وتسهيل الشكليات والإجراءات الادارية المتعلقة بالمشروع الاستثماري؛

– تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على تبسيط وتسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية بواسطة الشبابيك الوحيدة اللامركزية؛

– تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على تطوير ومتابعة الاستثمار وكذا تسهيل استكمال الاجراءات الادارية المتعلقة بمختلف المؤسسات وبعث المشاريع من خلال الشباك العملياتي الوحيد؛

– للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وظيفة إعلامية وذلك بتوفير المعلومات الاساسية والإجراءات التأسيسية للمستثمرين شرح المناخ العام للاستثمار في الجزائر وذلك من خلال موقعها الالكتروني الذي يعتبر قاعدة بيانات للاستثمار في الجزائر؛

– 98% من المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموجهة الى الاستثمار المحلي حسب نوع الاستثمار؛

– لم يستجب الاستثمار الاجنبي بقدر المزايا والتسهيلات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في وهذا ما يظهر أن هذا الخيار غير فعال ويجب البحث عن أسباب عزوف المستثمر للاستثمار في الجزائر؛

– يحتل قطاع الصناعة الصدارة في استحداث مناصب الشغل ثم قطاع البناء على عكس قطاع النقل الذي استحوذ على العدد الاكبر من المشاريع دون أن تكون له مساهمة فعالة في امتصاص البطالة خلال فترة دراسة (2002-2017)؛

– أغلب المشاريع الممولة حسب نوع الاستثمار كانت عبارة عن انشاءات حيث احتلت الصدارة في توفير مناصب الشغل ثم يليها التوسيع على عكس باقي أنواع؛

– 99% من المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار موجهة للقطاع الخاص وهذا ما يؤكد دعم الدولة لهذا القطاع؛

– استفادة قطاعات من التمويل دون أخرى الأمر الذي عزز التفاوت بين القطاعات لعدم وجود خطة إستراتيجية تنموية؛

– رغم سياسة التنموية التي اتبعتها الجزائر في منح لامتيازات ومنح الخاصة لتمويل المشاريع لمناطق الجنوب والهضاب العليا إلا أنها تبقى محتشمة مقارنة بمناطق الشمال؛

– بالرغم من الاجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية والمنح والامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في إطار القوانين و التشريعات الخاصة بالاستثمار إلا أنها لم ترقى إلى ما تطمح إليه الدولة؛

– رغم التسهيلات والامتيازات المقدمة من طرف الوكالة إلا أنها في الواقع تواجه عدة معوقات تشمل مشاكل تمويلية متعلقة بالمؤسسة وأخرى تتعلق بالمصدر الممول، تحول دون تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها؛

– من النتائج التي سجلتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عدد من الاستثمارات المنجزة كانت إيجابية إلى حد ما.

ثانيا: اقتراحات الدراسة

– تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي من أجل تهيئة المناخ المناسب للمستثمرين المحليين والأجانب؛

– يجب على الدول الجزائر أن تقوم بإنشاء أجهزة مشرفة من أجل مساعدة المستثمرين وترشيد التعامل معهم؛

– توفير البيئة المناسبة لعمل الهيئات الداعمة لترقية الاستثمار من خلال تطوير عمل الهيئات الداعمة لتطوير الاستثمار والإصلاحات التشريعية؛

– توفير الظروف المحفزة للاستثمار من إدارة نزيهة وغير بيروقراطية ونظام مصرفي متطور؛

– القيام بعمليات تحسيسية حول الدور الذي تلعبه عملية التأهيل في مواجهة صعوبات البقاء وتحديات النمو.

ثالثا: آفاق الدراسة

في الأخير نشير إلى أن دراستنا هذه لا تخل من النقائص، إذ بقية الكثير من النقاط التي تستحق التوضيح والدراسة بشكل اعمق، وعليه نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث ودراسة تتمثل في:

- واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر والضمانات الممنوحة لجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- التحفيزات والضمانات الممنوحة لجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

قائمة المصادر

والمراجع

*** باللغة العربية:**

- أولا: الكتب:

1- الأشقر أحمد، "**الاقتصاد الكلي**"، ط1، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، 2002.

2- الحضيري حامد العربي، "**تقييم المشاريع الاستثمارية**"، دار الكتب العلمية لنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

3- الزين منصوري، "**تشجيع الاستثمارات وأثره على التنمية الاقتصادية**"، ط1، دار الراية، عمان، 2012.

4- السيد مصطفى عبد العزيز، "**دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية مع تطبيقات باستخدام برنامج MS-EXCEL 2007**"، الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2012.

5- آل شيب دريد كامل، "**الاستثمار والتحليل الاستثماري**"، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.

6- بلعجوز حسين، صاطوري الجودي، "**تقييم المشاريع الاستثمارية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

7- بوطيبة فيصل، "**مدخل لعلم الاقتصاد**"، ط1، دار جسور لنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

8- جوهر عبد الله حسين، "**ادارة المشروعات الاستثمارية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2011.

9- عبد الحميد عبد المطلب، "**مبادئ وسياسات الاستثمار**"، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2016.

10- عرفة سيد سالم، "**إدارة المخاطر الاستثمارية**"، **دار الراية**، مصر، 2009.

11- عطا الله ماجد أحمد، "**إدارة الاستثمار**"، ط1، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان، 2011.

- ثانيا: المجلات الدورية:

1- أسماء زينات، "**مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر بإستخدام تحفيزات جبائية**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد33، 2016.

2- بلقاسم بوفاتح، " **دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2002-2017)**"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 1، عدد1، جانفي 2018.

3- فاتح جاري، زهير وشلال، "**دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على ضوء القانون الجديد لترقية الاستثمار في الجزائر الواقع والآفاق (2016/2002)**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد09، جانفي 2018.

- ثالثا: الرسائل العلمية:

1- العشي هارون، "**النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990- 2011**"، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2015.

2- بعداش عبد الكريم، "**الاستثمار الاجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996- 2005**"، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

3- بوراوي ساعد، "**تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي على بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، والمغرب): دراسة مقارنة**"، رسالة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، قسم العلوم ألاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة باتنة1، 2017.

4- حسين بن العارية، " **تقييم المشاريع الإستثمارية: دراسة حالة أدرار**"، رسالة دكتورة، (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013.

5- شريط صلاح الدين، "**دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية: دراسة تجربة جمهورية مصر العربية**"، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.

6- عبد المالك مهري، "**دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في إتخاذ القرار الإستثماري: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب يتبسة**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2013.

7- فرحي كريمة، "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر والجزائر**"، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013.

8- قسوم بلخير، "**دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي خلال الفترة الممتدة مابين: (2000 الى 2009)**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باتنة 1، 2014.

9- لعميري خالد،"**أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة باتنة1، 2015.

10- نصر الدين بن مسعود، "**دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الإسمنت ببني صاف S.CI.BS**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010.

11- ياسين نشمة، "**مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**"، رسالة دكنوراء، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2018.

- **رابعا: القوانين:**

1- **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 55، الصادرة في 26 سبتمبر 2001.

2- **الجريدة الرسمية الجزائرية**، عدد47، تاريخ صدور 22-08-2001.

- **رابعا: الملتقيات والندوات:**

1- بوزيدي نرميان، سكيو أنور، "**تقييم دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في ترقية الاستثمار في الجزائر: دراسة تحليلية للاستثمارات المنجزة للفترة ما بين (2002-2012)**"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي بعنوان: الاطار القانوني لترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر الفرص والتحديات، جامعة أدرار، 30-31 يناير، 2018.

2- مصطفى عوادي، ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان: "**اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، جامعة الوادي، يومي 07/06 ديسمبر 2017.

- **خامسا: مواقع أنترنت:**

1- المنتدي العربي لإدارة الموارد البشرية، "**مفهوم المشاريع الاستثمارية ومشاريع الاعمال**"، https://hrdiscussion.com/hr102151.html، تاريخ الزيارة 2019/02/20.

2- دلوف سفيان، "**تقييم المشاريع الاستثمارية**"، http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/1222/index.html، تاريخ الزيارة: 2019/02/20

3- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، http://www.andi.dz/index.php/ar/faq/88-faqs/163-dispositif-d-encouragement-et-d-incitation ، تاريخ الزيارة 04-04-2019

4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz/index.php/ar/faq/88-faqs/163-dispositif-d-encouragement-et-d-incitation ، تاريخ الزيارة 2019-04-04.

5- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz/index.php/ar/faq/88-faqs/163-dispositif-d-encouragement-et-d-incitation ، تاريخ الزيارة 2019-04-04.

6- منتديات الجلفة، **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، https://www.djelfa.info/vb/archive/ndex.php/t-616230.html، تاريخ الزيارة 2019-04-04.

7- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، **http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015**، تاريخ الزيارة 19-03-2019.

8- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **الاستثمار في الجزائر**، **http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages**، تاريخ الزيارة 19-03-2019.

ملخص

يعتبر الاستثمار من أهم المتغيرات الاقتصادية التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والاقتصاديين لما له من دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تعد الجزائر من بين الدول التي أولت اهتمامها بهذا المجال من خلال مجموعة من الهياكل والأجهزة التي قامت بإنشائها قصده جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات، سواء محلية كانت أو أجنبية .

ومن بين هذه الهياكل نجد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، لهذا قمنا بهذه الدراسة قصد التعرف على الدور الأساسي اللذي تلعبه الوكالة في دعم وتطوير المشاريع الاستثمارية وأهم النقاط التي يتمحور حولها الاستثمار، ومجموعة الحوافز والامتيازات التي تقدمها الوكالة في تطوير الاستثمار.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI مؤسسة حكومية مسئولة عن تسهيل وترفيه ومرافقة الاستثمار من خلال أجهزة التحفيز، تعمل على تسيير منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار القوانين والتشريعات المعمول بها، تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على تطوير ومتابعة الاستثمار وكذا تسهيل استكمال الاجراءات الادارية المتعلقة بمختلف المؤسسات وبعث المشاريع من خلال الشباك العملياتي الوحيد.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، التمويل، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

Abstract:

Investment is one of the most important economic variables that have received interest from researchers and economists because of its key role in achieving economic development. Algeria is one of the countries that has paid attention to this field through a set of structures and devices that it has created in order to attract as much investment as possible, whether local or foreign.

Among these structures we find the National Agency for Investment Development (ANDI), so we have done this study in order to identify the basic role played by the Agency in supporting and developing investment projects and the most important points of investment and the package of incentives and privileges offered by the latter.

Where we arrived through this study The National Agency for Investment Development (ANDI) is a government institution responsible for facilitating the granting of benefits and accompanying investments through incentives. It also manages the granting of the benefits related to investment within the framework of the laws and legislations in force and the completion of procedures related to various institutions The projects were sent through the only operational network.

Key Words: Investment, Finance, National Agency for Investment Development.